

Distr.: General  
29 September 2021  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير - 19 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار،

توماس ه. أندروز \* \* \*

### موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 26/43. وفي التقرير، يتأمل المقرر الخاص في حالة حقوق الإنسان قبل الانقلاب العسكري وبعده، ويقدم توصيات لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في ميانمار.

\* تأخر تقديم هذا التقرير عن مواعيد النهائي بغية تضمينه أحدث المعلومات.

\*\* تعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قدمت بها فقط.



## أولاً- مقدمة

1- ترتب على الانقلاب العسكري الذي نفذه الجنرال مين أونغ هلينغ وكبار الضباط العسكريين في 1 شباط/فبراير 2021 أثر فوري في المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي في ميانمار وفي المسائل الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان. ونظراً لخطورة انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالاستيلاء العسكري على السلطة، وفي سياق قرار مجلس حقوق الإنسان د إ-1/29 المؤرخ 12 شباط/فبراير 2021، فإن مثن هذا التقرير مكرس أساساً للأحداث التي وقعت في ميانمار عقب الانقلاب؛ وهو يعكس حالة حقوق الإنسان في ميانمار حتى 1 آذار/مارس 2021. ويعكس المرفق الثالث حالة حقوق الإنسان طوال عام 2020 وحتى عشية الانقلاب. ولولا الانقلاب، لكان المرفق الثالث هو مثن التقرير.

2- وعقدت اجتماعات المقرر الخاص في ميانمار عبر الإنترنت، بحكم الضرورة. ووجه المقرر الخاص، في أول يوم عمل له كمكلف بالولاية، طلباً رسمياً بزيارة ميانمار، عن طريق رسالة إلى مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي. غير أنه أُبلغ بتعذر القيام بزيارة قطرية بسبب الجائحة. وكرر طلبه في وقت لاحق بعد ذلك. ومع أنه لم يتمكن من القيام بزيارة قطرية، فقد أجرى بحثاً مستفيضة عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، قبل الانقلاب وبعده، حيث قابل، عبر الإنترنت، طائفة واسعة من المصادر، بما في ذلك جهات من المجتمع المدني، وصحفيون، ومدافعون عن حقوق الإنسان، وناشطون، وأعضاء في البرلمان من العديد من الدول الأعضاء، وممثلون لمنظمات دولية، وأعضاء من السلك الدبلوماسي، وآليات دولية لحقوق الإنسان، وجهات من أوساط المال والأعمال. ويعرب المقرر الخاص عن تقديره للمعلومات والتحليلات القيمة التي قدمها جميع المحاورين ويشدد على أنه لن يتسنى إعداد التقرير بدون دعمهم.

## ثانياً- الانقلاب

3- أطاح الجيش الميانماري بالحكومة المدنية في انقلاب غير شرعي، في 1 شباط/فبراير 2021. وبعد إعلان المجلس العسكري نفسه "المجلس الإداري للدولة"، شرع المجلس العسكري في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والاحتجاز التعسفي والضرب وربما الإخفاء القسري. واشترع المجلس الإداري للدولة قوانين وسياسات لقمع حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحق في الخصوصية. وتسبب الانقلاب في تقويض كامل لسيادة القانون في ميانمار.

4- وبالرغم من تهديدات المجلس العسكري، بما في ذلك رسالة بثها التلفزيون الوطني مفادها أن من يشارك في الاحتجاجات معرض لأن "يفقد روحه"، فقد نشأت حركة عصيان مدني غير عنيفة في جميع أنحاء البلاد، متجاوزة حدود العرق والدين والوضع الاجتماعي والاقتصادي. وتظاهر الملايين في مئات البلدات، معربين عن معارضتهم للحكم العسكري.

5- وفي الفترة من 1 شباط/فبراير وحتى وقت كتابة هذا التقرير، احتجز المجلس العسكري تعسفاً أكثر من 200 1 شخص وقتل ما لا يقل عن 23 شخصاً. وتتزايد المواجهات العنيفة والاعتقالات التعسفية بمعدل يندر بالخطر. وفي مواجهة اقتصاد ينهار تحت وطأة حركة عصيان مدني قوية، هدد الرئيس مين أونغ هلينغ موظفي الخدمة المدنية المضربين باتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم إذا لم يعودوا إلى العمل. غير أن الناس لا يردعهم رادع.

## ألف - ذريعة الانتخابات

- 6- أجريت، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انتخابات وطنية في جميع أنحاء ميانمار. وفازت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بأغلبية مطلقة، حيث فازت ب 396 مقعداً من أصل 476 مقعداً، في حين فاز حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية المدعوم من الجيش بما مجموعه 33 مقعداً.
- 7- وزعم حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية حدوث تزوير واسع النطاق، وطالب الجيش لجنة انتخابات اتحاد ميانمار بالتحقيق في الادعاءات بشأن المخالفات المتعلقة بالاقتراع، على الرغم من أن المراقبين المستقلين لم يبلغوا عن أي دليل على حدوث مخالفات. وادعى جيش ميانمار في البداية أن هناك 8,6 ملايين حالة مخالفات في قوائم الناخبين، ثم قال تحدث عن وجود 10,5 ملايين حالة، موزعة على 314 بلدة. وحاجج الجيش بأن المخالفات المزعومة ربما غيرت نتيجة الانتخابات.
- 8- وفي 26 كانون الثاني/يناير 2021، حذر متحدث عسكري من أن الجيش سيتخذ إجراءات إذا لم تتم تسوية النزاع الانتخابي، مضيفاً أن الجيش لا يقول إنه سيستولى على السلطة، أو إنه لن يستولي عليها. ثم قال القائد العام مين أونج هلاينج إنه يمكن إلغاء الدستور، مما زاد من مخاوف وقوع انقلاب. وبعدها، نشر الجيش مركبات عسكرية، بينها ناقلات جنود مدرعة، في شوارع يانغون وناي بي تاو وبلدات أخرى.
- 9- وفي 28 كانون الثاني/يناير، أعلنت لجنة الانتخابات أنه لا يوجد دليل يؤيد ادعاء حدوث تزوير واسع النطاق. وقالت إنها تحقق في 287 شكوى واعترفت بحالات تكرار لأسماء في بعض القوائم، بيد أنها أكدت أن الناخبين لا يستطيعون الإدلاء بأصوات متعددة بينما أصابعهم مطبوعة بجبر لا يمحى. ومهدت هذه النتيجة الطريق أمام تنصيب البرلمان الجديد في 1 شباط/فبراير.
- 10- ومع تصاعد التوترات، أفادت التقارير أن ممثلي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والجيش عقدوا محادثات في الأيام التي سبقت 1 شباط/فبراير. ويزعم أن الممثلين العسكريين طالبوا بتأجيل انعقاد البرلمان، وحل لجنة الانتخابات، وإعادة النظر في الأصوات بإشراف عسكري. وذكر مين أونج هلاينج علناً أن ملاحظات الجيش بشأن الانقلاب والدستور قد أسّء فهمها. وتشير التقارير والإجراءات اللاحقة إلى فشل تلك المحادثات.

## باء - الإطاحة بالحكومة المنتخبة

- 11- في الساعة الثالثة فجراً من يوم 1 شباط/فبراير، وقبل أن يتمكن البرلمانيون المنتخبون حديثاً من أداء اليمين الدستورية، بدأ الجيش انقلابه غير الشرعي. وفرض الجيش إغلاقاً شبه شامل للاتصالات السلكية واللاسلكية، مما أدى إلى قطع خدمات الصوت والنص والإنترنت عبر الهاتف المحمول. ثم سيطر الجيش على السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية للدولة؛ واعتقل عشرات المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي والرئيس وين مينت؛ واحتجز النشطاء؛ ووضع البرلمانيين المنتخبين حسب الأصول تحت الإقامة الجبرية في ناي بي تاو.
- 12- وفي 1 شباط/فبراير، استظهر جيش ميانمار بالمادة 417 من الدستور، التي تسمح بالاستيلاء العسكري على السلطة لمدة سنة واحدة في حالة إعلان الرئيس حالة الطوارئ في مواجهة حالة تهدد سيادة البلد، أو قد تؤدي إلى حل الاتحاد أو تهدد التضامن الوطني. وأعلن المجلس العسكري إنشاء المجلس الإداري للدولة، برئاسة مين أونج هلاينج. ثم عين المجلس العسكري مسؤولين جدد على رأس الوزارات الحكومية، واستبدل أعضاء لجنة الانتخابات، واستنق قوانين صارمة جديدة وعدل القوانين القائمة، وعين قضاة جدد في المحكمة العليا، وحدد خمسة شروط ضرورية للتحي عن السلطة: إعادة تشكيل لجنة

الانتخابات، والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنهوض بالاقتصاد، وإحلال "السلام الأبدى" مع المنظمات العرقية المسلحة، وتنظيم انتخابات ديمقراطية<sup>(1)</sup>.

13- وحتى لو كانت هناك بعض المخالفات الانتخابية، فإنها لن تبرر إعلان حالة الطوارئ، والاستيلاء على مقاليد الحكم، واحتجاز القيادات المدنية ومنتسبي المجتمع المدني. وعند النظر حتى في الصياغة الفضفاضة للدستور، فإن الادعاءات المتعلقة بالمخالفات الانتخابية لا ترقى إلى مستوى الظروف الدستورية المطلوبة للاستظهار على نحو مشروع بالمادة 417 لإعلان حالة الطوارئ، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا في الحالات التي قد تتسبب في حل الاتحاد، أو "تفكك" التضامن الوطني، أو تتسبب في فقدان السيادة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تنشأ هذه الحالات عن أفعال أو محاولات محددة الفئة ومحصورة في الأفعال التالية: التمرد أو العنف أو الوسائل القسرية غير المشروعة. ولا ترقى الشواغل المتعلقة بقوائم الناخبين إلى هذا المستوى.

14- وبالإضافة إلى ذلك، فإن استيلاء الجيش على السلطة غير قانوني من الناحية الإجرائية بموجب الدستور. فبموجب المادة 417، لا يجوز لأحد سوى رئيس ميانمار أن يعلن حالة الطوارئ، ولا يجوز له ذلك إلا بعد التشاور مع المجلس الوطني للدفاع والأمن. ومع ذلك، ولأن جيش ميانمار أطاح بالرئيس وين مينت بشكل غير قانوني، فإن الرئيس لم يتمكن من إعلان أي شيء على العموم، ناهيك عن إعلان حالة طوارئ. وأعلن نائب الرئيس المعين من قبل الجيش مينت سوي حالة الطوارئ بشكل غير قانوني. وبموجب المادة 421(أ)، يلزم أن يحصل الرئيس على موافقة البرلمان ("عرض مسألة نقل السلطة السيادية على نظر البرلمان") في دورة تشريعية عادية أو طارئة. وهذا بالطبع لم يحدث لأن البرلمان قد حل أيضاً.

15- والانتقال غير قانوني حتى بموجب دستور عام 2008 الذي تولى صياغته الجيش. فالجنرالات انتهكوا القواعد التي وضعوها هم بأنفسهم عندما استولوا على الحكم. وبالتالي فإن المجلس الإداري للدولة وأعماله غير مشروعة.

### ثالثاً - شعب ميانمار يمارس حقوقه

16- لقد وحد الانقلاب العسكري شعب ميانمار. وخرج الملايين إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد للمطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وإنهاء حكم المجلس العسكري فوراً. ومن بين المحتجين رهبان بوذيون ورجال دين مسلمون يسيرون جنباً إلى جنب؛ وموظفون حكوميون من مختلف القطاعات؛ وأطباء وممرضون وعمال ونقابيون ومصرفيون وأساتذة؛ وشرائح كارين، تشين، شان، كاشين وغيرها من المجموعات العرقية؛ وصغار السن والطاعون في السن. ويطالب شعب ميانمار، وهو محق في ذلك، بإطلاق سراح مستشارة الدولة والرئيس وجميع السجناء السياسيين. ويدعو الكثيرون إلى وضع دستور جديد يبعد الجيش عن السياسة نهائياً. والغالبية العظمى من شعب ميانمار متحدة في معارضة شديدة للانقلاب وتحضن حركة العصيان المدني. وأعرب العديد من المحتجين من أبناء بورمان ذوي الأغلبية العرقية عن أسفهم لعدم اعترافهم من قبل بجرائم الجيش الوحشية ضد الأقليات العرقية، مشيرين على وجه التحديد إلى الروهينغا.

### ألف - حركة العصيان المدني

17- أقدم الناس، في انسجام وتناغم تامين، في الساعة الثامنة مساءً من يوم 2 شباط/فبراير، أي اليوم التالي للانقلاب، على قرع الطناجر والمقالي في جميع أنحاء البلاد - وهي ممارسة تقليدية لطرد

(1) المجلس الإداري للدولة، الإخطار رقم 1/2021، بتاريخ 2 شباط/فبراير 2021؛ وخطاب مين أونغ هلينغ في 8 شباط/فبراير 2021.

الأرواح الشريرة - وذلك احتجاجاً على استيلاء الجيش على السلطة. وبحلول 6 شباط/فبراير، أصبحت حركة العصيان المدني المنظمة تنظيماً جيداً حركة ثابتة القدم، وإن كانت عفوية وبلا قيادات معروفة بالاسم. وشارك في الحملة في وقت مبكر العاملون في مجال الرعاية الصحية، والمشاهير، والموظفون المدنيون، والأساتذة، والمحامون، والزعماء الدينيين وغيرهم. وتقلد أبناء "الجيل زي" (Z) (أولئك الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة) مهام بارزة وأدواراً قيادية في الحركة.

18- وتلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن العاملين في القطاع العام في ما لا يقل عن 245 بلدة (من أصل 330 بلدة) يمثلون 21 وزارة أضربوا عن العمل في الأسابيع الأولى من الانقلاب. وامتد الإضراب من أوساط العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى صفوف موظفي القطاع العام في العديد من الوزارات، بما في ذلك المسؤولون عن السكك الحديدية والجمارك والتجارة والكهرباء والطاقة والنقل والاتصالات والزراعة والثروة الحيوانية والري. وانضم المعلمون وموظفو البنك المركزي وغيرهم من الموظفين الحكوميين إلى الحركة الإضرابية. وفي القطاع الخاص، دعت النقابات منتسبها إلى الإضراب، وانضم إلى الحركة موظفو الاستقبال في البنوك والطهاة وعمال النفايات وغيرهم.

19- وفي 19 شباط/فبراير، تشكلت لجنة إضراب عامة مناهضة للديكتاتورية العسكرية بهدف إنشاء لجان إقليمية للإضراب، ودعم المشاركين في حركة العصيان المدني، ودعم الحركة وتنسيقها<sup>(2)</sup>. وسُجلت أكبر حركة احتجاجية في الشوارع منذ الانقلاب، وربما الأكبر في تاريخ ميانمار على الإطلاق، في 22 شباط/فبراير (المعروفة باسم "الخمسة أرقام 2")، حيث تشير تقديرات غير مؤكدة إلى نزول ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء البلاد إلى الشوارع، بالرغم من خطاب المجلس العسكري التهديدي الذي بثه التلفزيون في اليوم السابق وحذر فيه من مغبة "قندان الأرواح"<sup>(3)</sup>. وقد نظم سكان ميانمار احتجاجات سلمية في ما لا يقل عن 247 بلدة من أصل 330 بلدة في جميع أنحاء البلد.

20- وقد أدت حركة العصيان المدني إلى توقف شبه تام لوظائف الدولة. وتفيد التقارير بأن الإضرابات في جميع قطاعات المجتمع تقريباً، بما في ذلك القطاع المصرفي، أدت إلى زيادة التداول النقدي العيني، وتوقفت المعاملات في المصارف في معظمها. وانخفضت قيمة عملة الدولة، الكيات، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بينما لم يستلم الكثير من الموظفين أجورهم. وتوقفت واردات النفط المكرر.

21- وعندما سئل أحد المتظاهرين عن المدة التي يمكن أن يتحملها السكان أمام الحرمان الناشئ عن الإضراب، قال إنه يمكنهم الصمود ما تطلب الأمر ذلك، مشيراً إلى أن معظمهم عاشوا أصلاً في الحرمان وتعلموا كيف يكون الغنى عن الشيء لا به. وأفاد عدة أشخاص بأن الخوف يملكهم من أن يتعرضوا للإصابة أو القتل على يد الجيش أثناء الاحتجاجات؛ ومع ذلك، قال الجميع إن أكثر ما يخافونه ويخشونه هو العودة إلى الديكتاتورية العسكرية.

22- وأصدرت مجموعة من قادة حركة العصيان المدني خمسة مطالب وأهداف رئيسية: (أ) إطلاق سراح جميع المعتقلين؛ (ب) إلغاء الدكتاتورية العسكرية؛ (ج) تحقيق الديمقراطية؛ (د) إنشاء اتحاد ديمقراطي فيدرالي؛ (هـ) إلغاء دستور عام 2008.

(2) لجنة الإضراب العام المناهضة للديكتاتورية العسكرية، البيان رقم 1/2021، بتاريخ 19 شباط/فبراير 2021.

(3) المجلس الإداري للدولة، بيان بثته إذاعة وتلفزيون ميانمار، 21 شباط/فبراير 2021.

## باء - اللجنة التي تمثل بيداونغسو هولوتاو

23- في 4 شباط/فبراير، أدى 390 برلمانياً منتخباً حسب الأصول من الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية اليمين الدستورية في ناي بي تاو، متحدثين بذلك المجلس العسكري. وقال أعضاء البرلمان إن الإجراء يتفق مع دستور عام 2008، لأنهم تلقوا بالفعل رسماً خطابات اعتمادهم من لجنة الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فما دام دستور عام 2008 سارياً، كما قالوا، فلن يكون بوسع أحد أن ينزع عنهم صفة أعضاء في البرلمان. وفي اليوم التالي، في 5 شباط/فبراير، أنشأ 15 عضواً في البرلمان بصورة رسمية اللجنة التي تمثل بيداونغسو هولوتاو لدعم الحركة المناهضة للانقلاب. وانضم إلى اللجنة في 10 شباط/فبراير عضوان في البرلمان من أبناء الأقليات الإثنية، أحدهما من حزب ولاية كاياه الديمقراطي، والثاني من حزب تانج الوطني، مما زاد عضوية اللجنة إلى 17 عضواً. وتتمثل الأهداف الرئيسية للجنة في ضمان الإفراج غير المشروط عن الأشخاص الذين احتجزوا تعسفاً، وأداء مهام البرلمان وتشكيل حكومة.

24- ويرفض أعضاء اللجنة الاعتراف بالمجلس الإداري للدولة، وأعلنوا أن الانقلاب لا يلغي السلطة الشرعية التي عهد بها إليهم الشعب. وفي 1 آذار/مارس، صنفت اللجنة المجلس الإداري للدولة منظمة إرهابية. ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى مواصلة الاعتراف بالحكومة التي تقودها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بوصفها القيادة الشرعية لميانمار، مع قيام اللجنة بدور داعم لها. وعينت سالاوي ماونغ تاينغ سان (المعروف باسم الدكتور ساسا)، وهو قيادي بارز من إثنية شين، مبعوثاً خاصاً لدى الأمم المتحدة، وعينت هتين لين أونغ ممثلاً خاصاً معنياً بالعلاقات الدولية.

25- وقوبلت اللجنة بالتأييد من أحد عشر مجلساً من مجالس الولايات والمجالس الإقليمية (لم تؤيدها مجالس ولايات كاياه ومون وزاخين). وحصلت اللجنة أيضاً على تأييد أعضاء بارزين في حركة العصيان المدني، بما في ذلك نقابة المحامين في ميانمار ومقدمو الرعاية الصحية.

26- وفي 15 شباط/فبراير، أصدر المجلس الإداري للدولة أوامر توقيف بحق جميع أعضاء اللجنة بموجب المادة 505(ب) من قانون العقوبات، ووصف مين أونغ هلينغ اللجنة بأنها حكومة موازية. ولا يزال جميع أعضاء اللجنة السبعة عشر محتبئين.

27- وفي كلمة ألقاها الممثل الدائم لميانمار لدى الأمم المتحدة، كياو مو تون، في جلسة غير رسمية عقدت في 26 شباط/فبراير، أعرب عن إدانته القاطعة للجيش والانقلاب. ودعا الدول الأعضاء والأمم المتحدة، في ما وصفه بأنه رسالة من اللجنة، إلى اتخاذ أقوى التدابير الممكنة لوقف الأعمال العنيفة والوحشية التي ترتكبها قوات الأمن ضد المتظاهرين السلميين، وإنهاء الانقلاب العسكري على الفور<sup>(4)</sup>. وأعلن التلفزيون الرسمي في ميانمار في اليوم التالي أن كياو مو تون قد فصل من العمل، مضيفاً أنه خان البلاد. وواصلت الأمم المتحدة الاعتراف بكياو مو تون كممثل دائم لميانمار حتى 1 آذار/مارس.

## رابعاً - الانتهاكات الحقوقية على يد المجلس الإداري للدولة

28- رد المجلس العسكري على الاحتجاجات السلمية وغير العنيفة بالقتل والضرب والاحتجاز التعسفي الجماعي والترهيب (بما في ذلك التهديد المذكور أعلاه الذي بثه التلفزيون الحكومي) والقمع المنهجي للحقوق المدنية والسياسية. ومع ذلك، استمرت الاحتجاجات والإضرابات الجماهيرية العريضة.

(4) "سفير ميانمار لدى الأمم المتحدة يندد بالانقلاب العسكري، كما يحذر المبعوث من أن العملية الديمقراطية قد تمت تحيبتها جانباً"، أخبار الأمم المتحدة، 26 شباط/فبراير 2021.

## ألف - القتل

29- وردت إلى المقرر الخاص تقارير موثوقة تفيد بأن قوات الأمن في ميانمار قتلت حتى 1 آذار/مارس ما لا يقل عن 23 فرداً. غير أنه يشدد على أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت تفاصيل حملة القمع المميتة التي شنت في جميع أنحاء البلد في 3 آذار/مارس قد بدأت تتوارد، حيث تفيد تقارير موثوقة لم تتأكد بعد بأن ما لا يقل عن 38 شخصاً قتلوا في ذلك اليوم وحده. وجميع جرائم القتل التي وقعت منذ الانقلاب تنتهك القانون الدولي، والعديد منها، وإن لم يكن كلها، موصوف أدناه في السياق الذي ارتكبت فيه قوات الأمن التابعة للمجلس العسكري هذه الجرائم.

## مقتل مراهقة في ناي بي تاو

30- في 8 شباط/فبراير 2021، خاطب مين أونغ هليينغ شعب ميانمار على الهواء مباشرة للمرة الأولى منذ الانقلاب غير القانوني. وشدد على أن الجيش تحمل مسؤولية الدولة لأسباب لا يمكن تجنبها، وأنه سيُرسى نظاماً ديمقراطياً حقيقياً ومنضبطاً<sup>(5)</sup>. وفي اليوم نفسه، استنظر المجلس العسكري بالمادة 144 من قانون الإجراءات الجنائية في البلدات في جميع أنحاء البلد، وحظر التجمعات العامة التي يزيد عدد المشاركين فيها عن خمسة أشخاص وفرض حظراً على التجول من الساعة الثامنة مساءً إلى الرابعة فجراً<sup>(6)</sup>.

31- وفي 8 شباط/فبراير، استخدمت شرطة ميانمار خرطوم المياه ضد المتظاهرين وأطلقت الرصاص المطاطي مباشرة على المتظاهرين، بما في ذلك في ناي بي تاو.

32- وفي 9 شباط/فبراير، نزل عشرات الآلاف من الأشخاص إلى الشوارع في أكثر من 300 بلدة ومدينة في جميع أنحاء ميانمار. وكانت طالبة تبلغ من العمر 19 عاماً من بين المتظاهرين في ناي بي تاو في ذلك اليوم للمطالبة بالعودة إلى الحكم المدني. وبينما استخدمت الشرطة خرطوم المياه على حشد من المتظاهرين، احتمت هي وشقيقتها خلف موقف للحافلات. وقد شاهد المقرر الخاص لقطات فيديو تظهر الضحية وهي ترتدي خوذة وتدير ظهرها إلى الشرطة، قبل أن تنهار فجأة. ونزعت شقيقة الضحية خوذة، وكشفت عن دماء وما يبدو أنه جرح غائر في قفّي الضحية.

33- وسارعت شقيقة الضحية وآخرون إلى نقلها إلى المستشفى العام في ناي بي تاو. ووفقاً للطبيب الذي عالجها، فقد أصيبت الضحية بطلق ناري في رأسها برصاص حي، وكانت الإصابة قاتلة، فماتت دماغياً بالفعل. وأفاد طبيب في مكان الحادث بأن الجيش حاول نقل الضحية إلى مستشفى عسكري في محاولة منه لإخفاء أدلة الحادث، حسب اعتقاد الطبيب، ولكن الطبيب نجح في إقناعهم بأن درجة خطورة إصابتها تقتضي بقاءها حيث هي. ويوجد الطبيب الآن في مختبأ خوفاً من تداعيات الموقف من جانب المجلس العسكري

34- ونفى المجلس العسكري في بيان مسؤوليته، مدعياً أن الشرطة لم تكن تحمل أسلحة لمكافحة الشغب إلا في 9 شباط/فبراير، وأن الرصاص التي أصابت الضحية في الدماغ لا تشابه الذخيرة التي تستخدمها الشرطة. وشاهد المقرر الخاص صوراً فوتوغرافية تظهر أحد أفراد شرطة ميانمار المتمركزين

(5) Myanmar State television, originally at

<https://www.facebook.com/523763414336156/posts/3858998297479301/?sfnsn=mo>

(6) "Section 144 of Criminal Procedure imposed in Nay Pyi Taw territory and townships in .states/regions", *Global New Light of Myanmar*, 10 February 2021

بالقرب من الضحية وهو يصوب نسخة محلية من إنتاج ميانمار من المسدس الرشاش "عوزي" الإسرائيلي، مما يفضح الادعاء بأن الشرطة لا تستخدم سوى معدات لمكافحة الشغب.

35- ورفض زعيم المجلس العسكري مين أونغ هلينغ المسؤولية عن عملية القتل في اجتماع للمجلس الإداري للدولة عقد في 23 شباط/فبراير. وفي تقارير منشورة، بدا أن مين أونغ هلينغ يلوم الضحية على إصابتها، قائلاً إنها شاركت في أعمال الشغب. وكرر الادعاءات الكاذبة بأن الشرطة لم تستخدم سوى الرصاص المطاطي.

36- وكان عيد ميلاد الضحية بعد يومين من إطلاق النار عليها، واتخذت أسرته قراراً بنزع جهاز الإعاشة عنها بعد أسبوع. وتوفيت في 19 شباط/فبراير. وتجمع الآلاف في موكب جنازتها.

### مقتل ثلاثة رجال وصبي مراهق في ماندالاي

37- في 19 شباط/فبراير، ومع استمرار زخم حركة العصيان المدني والإضراب العام، أُضرب موظفو الخدمة المدنية (عمال الموانئ) في حوض ياداريون لبناء السفن الذي تديره الحكومة في ماندالاي، ومنعوا سفينة من المغادرة. وتدخلت شرطة ميانمار في محاولة منها لإجبار عمال الموانئ على العودة إلى العمل. وسرعان ما تجمع السكان في المنطقة المحيطة للاحتجاج على تصرفات الشرطة، التي هاجمت المتظاهرين بعد ذلك. وشاهد المقرر الخاص شريط فيديو يظهر الشرطة وهي تهاجم المتظاهرين وتطلق النار عليهم. وأشارت التقارير الواردة من ماندالاي في 20 شباط/فبراير إلى أن قوات الأمن في ميانمار أطلقت النار، بما في ذلك الذخيرة الحية، أكثر من 100 مرة على المتظاهرين.

38- وكان من بين الذين أطلقت عليهم النار طفل يبلغ من العمر 16 عاماً. وكان يعمل في سوق محلية، حيث أطلق عليه الباعة اسم "الصبي الصغير"، وكان حلمه هو كسب ما يكفي من المال لشراء هاتف محمول ودراجة نارية. وانضم إلى الاحتجاجات في 20 شباط/فبراير عندما وصلت المجموعة إلى السوق التي كان يعمل فيها. وشاهد المقرر الخاص لقطات فيديو وصوراً تظهر العديد من الناس يحاولون الاحتماء من إطلاق النار. وبعد لحظات من تمكن المتظاهرين من الاحتماء، شوهد الصبي ملقى على الأرض مصاباً بطلق ناري تسبب له في جرح غائر وقاتل في رأسه. وشاهد المقرر الخاص أيضاً شريط فيديو للصبي وهو ينقل إلى مركز فرز مؤقت في أحد الأديرة، حيث كان المسعفون المتطوعون يعالجون عدداً من الأفراد المصابين بطلقات نارية. وسرعان ما قرر المسعفون أن الصبي قد مات ووضعوا رداء أحمر على وجهه.

39- وفي اليوم نفسه، استخدمت أيضاً قوات الأمن الذخيرة الحية لتطلق النار على رجل يبلغ من العمر 36 عاماً - وهو نجار، متزوج وأب لأطفال - بينما كان يحتج على مساعي قوات الأمن لإنهاء إضراب عمال الموانئ. وشاهد المقرر الخاص صوراً للرجل التقطت مباشرة بعد أن أصيب في بطنه. وتوفي في سيارة إسعاف وهو في طريقه إلى المستشفى.

40- وأطلقت قوات الأمن النار على رجل ثالث في ساقه في 19 شباط/فبراير في ماندالاي. وتوفي في 23 شباط/فبراير أثناء احتجازه في عهد المجلس العسكري. وبصر المجلس العسكري على أنه توفي بسبب الإصابة بكوفيد-19، ولكن المقرر الخاص تلقى تقارير موثوقة تفيد بأن وفاة الرجل ربما كانت بسبب حرمانه عمداً من العلاج الطبي لجرح ساقه أثناء احتجازه. وقد لا يشكل الموت جريمة قتل فحسب، بل أيضاً جريمة تعذيب. وقد سبق للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو



العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أن أبرز أنه بات من المثبت في قرارات عديدة للجنة مناهضة التعذيب وهيئات الرصد الأخرى ذات الصلة أن التعذيب يمكن أن يرتكب عن طريق الإغفال<sup>(7)</sup>.

41- وشاهد المقرر الخاص صوراً تظهر جنوداً من فرقة المشاة الخفيفة الثالثة والثلاثين يشاركون في عملية تصدي قوات الأمن للمحتجين في ماندالاي في 20 شباط/فبراير، بمن فيهم جنود يحملون بنادق مخصصة للقناصة. ووفقاً للمحللين الأمنيين، يمكن نشر فرق المشاة الخفيفة، بما في ذلك فرقة المشاة الخفيفة الثالثة والثلاثين، كوحدات متنقلة تابعة مباشرة للقائد الأعلى للقوات المسلحة. وفرقة المشاة الخفيفة الثالثة والثلاثين تاريخ في انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المشاركة في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والعنف الجنسي ضد المدنيين الروهينغا في ولاية راخين في عام 2017، وضد المدنيين في ولاية كاشين وشمال ولاية شان.

42- ووفقاً لما ذكره مسعفون في موقع الحادث في ماندالاي في 19 شباط/فبراير، فقد تسببت قوات الأمن في إصابة ما لا يقل عن 40 شخصاً بجروح؛ وكان معظمهم مصاباً بطلقات نارية.

#### مقتل رجل في يانغون

43- في 12 شباط/فبراير، أطلق المجلس الإداري للدولة، في إطار عفو عام، سراح أكثر من 23 ألف سجين أدينوا بارتكاب جرائم. وبعد الإفراج عنهم، تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة عن حدوث اعتداءات وسرقات، مصحوبة بحالات لم يتم التحقق منها من الحرق العمد والتخريب. وفي إحدى الحالات المسجلة على شريط فيديو، احتجز سكان بلدة سانشاونغ في يانغون أربعة أفراد قالوا إنهم تلقوا أجراً لاقتحام المنازل ليلاً.

44- وانتشرت لجان حراسة الأحياء في جميع أنحاء ميانمار بسبب الخوف الحقيقي من الاعتداءات والنشاط الإجرامي من جانب من يشتبه في أنهم عملاء للمجلس العسكري، وبسبب المدهامات الليلية والاعتقالات التعسفية التي تقودها الشرطة. ويتبادل الجيران المعلومات الاستخبارية عن تحركات الجنود وأفراد الشرطة، وعن وجود أفراد مجهولين. وعندما يكتشف السكان وجود الشرطة أو عملاء محتملين في حيهم، يقوم السكان بقرع الطناجر والمقالي لتحذير الجيران.

45- وكان من بين هؤلاء المتطوعين في أحد أحياء يانغون رجل متزوج يبلغ من العمر 30 عاماً، ولديه طفل يبلغ من العمر 5 سنوات. وفي 20 شباط/فبراير، كان يقوم بمهام الحراسة عندما وصلت إلى عين المكان فرقة من الشرطة عقب مشادات بينه وبين مجموعة من الأفراد المتعاطفين مع الجيش. ووفقاً لشهود عيان، وصلت سيارة شرطة لا تحمل علامات رسمية إلى مكان الحادث فسأل الضحية أفراد الشرطة عن سبب وجودهم في الحي. فوجه له أفراد الشرطة شتائم، وقيل إنهم أطلقوا عليه ثلاث رصاصات، أصابته إحداهن في رأسه فأردته قتيلاً على الفور. وشاهد المقرر الخاص صوراً فوتوغرافية للضحية مصاباً بجرح قاتل في الرأس. وأفيد بأن تحليل الجثة خلص إلى أن الرصاصة دخلت من قفاه وخرجت من عينه اليمنى، مما يشير إلى أنه أصيب بطلق ناري من الخلف. وتشير الروايات إلى أن الشرطة رفضت فتح تحقيق في الحادثة.

(7) A/HRC/13/39/Add.5، الفقرة 31.

## مقتل ما لا يقل عن 18 شخصاً في يانغون، داوي، ماندالاي، مايك، باغو وبوكوكو، في 28 شباط/فبراير 2021

46- في 22 شباط/فبراير، أعلن المجلس العسكري على شاشة التلفزيون الحكومي ما يلي: "أصبح المحتجون الآن يحرضون الشعب، وبخاصة المراهقين والشباب العاطفيين، على طريق المواجهة حيث سيتكبدون خسائر في الأرواح". وفي 25 شباط/فبراير، شارك متظاهرون مضادون مدعومون من الجيش في هجمات عنيفة ضد المحتجين، وعلى الأخص في يانغون، وطعنوا وضربوا أفراداً عزلاً في مشاهد من الفوضى العارمة في شوارع المدينة. ثم باشرت قوات الأمن في ميانمار، ابتداءً من مساء يوم 25 شباط/فبراير، حملة قمع أقوى. وهاجمت الشرطة في يانغون المتظاهرين دون سابق إنذار واستخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وهي تكتيكات سبق أن استخدمت أيضاً خارج يانغون.

47- وفي 28 شباط/فبراير، زادت قوات الأمن في ميانمار بشكل كبير من استخدام القوة المميتة ضد المحتجين في ست مدن على الأقل في جميع أنحاء البلاد. وتلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة عن وقوع جرائم قتل، بما في ذلك جرائم قتل استخدمت فيها قوات الشرطة والجيش إطلاق النار على حشود من مئات المتظاهرين في مدينة داوي الجنوبية الشرقية، وإطلاق النار على متظاهرين فارين في ماندالاي، وقتلت فيها امرأة بصورة تبدو عشوائية أثناء سيرها في الشارع، واستهدف المحتجون في يانغون بالقوة المميتة.

48- وتبين عمليات القتل الأخيرة هذه أن قوات ميانمار تشارك الآن في عمليات قتل منهجية في جميع أنحاء البلد. ومن غير المرجح أن تكون قوات الأمن في مواقع متباينة قد تورطت في جرائم القتل هذه في اليوم نفسه دون موافقة صريحة من القيادة العليا للمجلس العسكري، بما في ذلك مين أونغ هلينغ. وعند إجراء التحقيقات، ينبغي أن تمتد المسؤولية إلى أعلى مستويات الهرم في التسلسل القيادي وفقاً للقانون الدولي.

## باء - الاستخدام غير المتناسب للقوة

49- شاهد المقرر الخاص عشرات من أشرطة الفيديو والصور التي تظهر قوات الأمن في ميانمار وهي تستخدم القوة المفرطة، بما في ذلك الضرب الوحشي للأفراد العزل، واستخدام أسلحة أقل فتكاً بصورة غير مشروعة مثل المقلاع والرصاص المطاطي وخرطوم المياه، وإطلاق النار على الناس بالذخيرة الحية أثناء تفريق الاحتجاجات واحتجاز الأفراد. ووقعت أعمال عنف ضد المحتجين والمضربين عن الخدمة المدنية في مايتيكيينا وواينغماو بولاية كاشين على الأقل؛ وني بي تاو؛ وبلدات عديدة في جميع أنحاء منطقة ماندالاي؛ ومولامين، ولاية مون؛ ومياواي، ولاية كايبين؛ وميونغما، منطقة أيارودي؛ ويانغون.

50- فعلى سبيل المثال، ومنذ بداية الانقلاب تقريباً، أقرت شرطة ماندالاي استخدام القوة المفرطة. ووفقاً لمذكرة شرطة ماندالاي الموثقة المؤرخة 3 شباط/فبراير، صدرت تعليمات لضباط الشرطة "بإطلاق النار" على المتظاهرين "ببندقية مضادة للشعب عيار 12 إذا كان المتظاهر شخصاً وحيداً فقط" و"ببندقية مضادة للشعب عيار 38 ملم إذا كان المتظاهرون في حشد من الناس"<sup>(8)</sup>. ولا تشير المذكرة إلى أي شيء يتعلق بحماية الحق في التجمع السلمي. وإلى جانب الوفيات والإصابات الناجمة عن إطلاق النار في 28 شباط/فبراير وفي حوض ياداناريون لبناء السفن، شاركت شرطة ماندالاي في العديد من الهجمات الأخرى ضد أفراد، بما في ذلك الضرب الوحشي لرجل يبلغ من العمر 21 عاماً مصاب بالشلل الدماغي. ويظهر

(8) Fortify Rights, "Myanmar: rescind order to use force against protesters, protect basic freedoms", 5 February 2021. Available at [www.fortifyrights.org/mya-inv-2021-02-05/](http://www.fortifyrights.org/mya-inv-2021-02-05/).

الحادث، الذي سجلت لقطاته في شريط فيديو شاهده المقرر الخاص، مجموعة من ضباط شرطة ميانمار يضربون بوحشية الرجل الأعزل بالهراوات.

51- وشارك محرضون مضادون مدعومون من الجيش في هجمات ضد المتظاهرين، لا سيما في يانغون، ابتداء من 25 شباط/فبراير. وتلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة تفيد بأن قوات الأمن والكيانات التابعة للجيش قدمت الدعم إلى المتظاهرين العنيفين المضادين. وعلى وجه التحديد، بدا أن الشرطة أزلت الحواجز من موقع احتجاج في يانغون، مما سهل المواجهات العنيفة مع المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية. وأفيد بأن بعض المتظاهرين المناهضين للعنف وصلوا إلى مناطق يانغون في حافلات تابعة لشركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة، وهي تكتل مملوك للجيش. وتلقى المقرر الخاص تقارير متعددة، من بينها بعض التقارير المدعومة بمقاطع فيديو وصور فوتوغرافية، تفيد بأن المحرضين اعتدوا على متظاهرين مؤيدين للديمقراطية وانهالوا عليهم بالطعن في وضح النهار في يانغون في 25 شباط/فبراير، دون أن تحرك الشرطة ساكناً.

52- وتلقى المقرر الخاص لقطات فيديو مسجلة في 27 شباط/فبراير تظهر قوات الأمن وأفراداً يرتدون ملابس مدنية يضربون بوحشية متظاهرين عزلاً في مونيويا بمنطقة ساغايغ. وبالإضافة إلى عمليات القتل الجماعي، أسفر العنف الذي ارتكب في 28 شباط/فبراير عن إصابة ما لا يقل عن 30 شخصاً بسبب القوة المفرطة، بما في ذلك إصابات غير مميتة بطلقات نارية.

## جيم - الاحتجاز التعسفي

53- احتجز المجلس العسكري تعسفاً أكثر من 1 200 شخص منذ بداية الانقلاب، وحتى كتابة هذا التقرير. ومن بين السجناء السياسيين أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وأعضاء في البرلمان، ومسؤولون في لجنة الانتخابات، وناشطون سياسيون، وأعضاء في المجتمع المدني، وموظفون مدنيون، وصحفيون، ومحامون، ومدرسون، ومسعفون، وطلاب، ومشاهير. وأصدر المجلس العسكري أوامر باللقاء القبض على ما لا يقل عن 32 آخرين قيل إن بعضهم لجأ إلى مخابئ. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أدانت السلطات ما لا يقل عن 4 من المحتجزين الـ 900 وحكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سبعة أيام وعامين.

54- وأخضع أفراد الشرطة والجيش وأفراد السلطة بزي مدني ومسؤولو الإدارة العامة، مثل مديري البلديات والأحياء، الناس جميعاً للاحتجاز التعسفي منذ الانقلاب.

55- واحتجزت قوات الأمن الأشخاص تعسفاً أثناء الاحتجاجات ومن منازلهم أثناء مدهامات ليلية غير قانونية دون سابق إنذار أو أمر قضائي، وأحياناً عصبت أعين المحتجزين. وبمجرد احتجاز الأشخاص، تصدر قوات الأمن هواتهم، مما يؤدي فعلياً إلى انقطاع الاتصال بأفراد أسرهم ومحاميهم وغيرهم. وفي الغالبية العظمى من الاعتقالات، لا يوجد ما يشير إلى توجيه اتهامات إلى المحتجزين. ولم تتلق غالبية أسر المحتجزين أي معلومات من قوات المجلس العسكري عن رفاة أفراد أسرهم أو أماكن وجودهم. وبالتالي فإن العديد من حالات الاحتجاز قد ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري.

## فئات محددة

56- *الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية*. يسود الاعتقاد بأن مستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، والرئيس وين مينت، وجميع أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية تقريباً، يوجدون رهن الاحتجاز. ويقال إن كلاً من أونغ سان سو تشي ووين مينت مثلاً أمام المحكمة عن طريق

وصلة فيديو في 16 شباط/فبراير و 1 آذار/مارس. وقد وجهت إلى أونغ سان سو تشي بموجب قانون إدارة الكوارث الطبيعية تهمة انتهاك القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 أثناء حملتها الانتخابية؛ وبموجب قانون الواردات والصادرات تهمة حيازة أجهزة اتصال لا سلكية يدوية؛ وبموجب المادة 67 من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية تهمة حيازة جهاز اتصالات غير مرخص؛ وبموجب المادة 505(ب) من قانون العقوبات تهمة التحريض على البلبله. ووجهت إلى وين مينت تهم بموجب قانون إدارة الكوارث الطبيعية وبموجب المادة 505(ب) من قانون العقوبات. وأفيد بأن من المقرر أن تعقد جلسة الاستماع المقبلة لكليهما في 15 آذار/مارس. ووجهت اتهامات إلى العديد من الشخصيات الأخرى في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ومثل بعضها في جلسات استماع سرية أمام قاض دون الحصول على تمثيل قانوني. وشنت شرطة ميانمار أيضاً مدهامات ليلية على مكاتب الحزب ومقره، بما في ذلك في 9 شباط/فبراير، وصادرت نظامه الحاسوبي. ويعمل المجلس العسكري على تفكيك الهيئة القيادية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وتفكيك حزبها بشكل منهجي.

57- موظفو الخدمة المدنية ومنظمو الاحتجاجات. نفذت قوات الأمن في ميانمار عشرات الاعتقالات التعسفية لمنظمي حركة العصيان المدني على مستوى القاعدة الشعبية. واحتجزت قوات الأمن موظفين مدنيين، من بينهم أطباء ومحامون وضباط شرطة ومدرسون ومسؤولون في وزارة الخارجية ووزارة التخطيط والمالية والصناعة وغيرهم.

58- لجنة الانتخابات لاتحاد ميانمار. اعتقلت قوات الأمن مسؤولين كباراً في لجنة الانتخابات، فضلاً عن مسؤولين من المستويين المتوسط والمنخفض في العديد من الولايات والمناطق.

59- وتنتهك هذه الاعتقالات التعسفية الجماعية المواد 9 و 10 و 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تحظر، على التوالي، الاعتقال والاحتجاز التعسبيين؛ وتكفل لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنتظر قضيته محكمة مستقلة ومحيدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه. وتنص على أن كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

60- وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت أسر المحتجزين منذ 1 شباط/فبراير تقترب من أربعة أسابيع دون أي معلومات عن حالة رفاة أفراد الأسرة المحتجزين ومكان وجودهم. وعندما يحتجز شخص من قبل جهات فاعلة من الدولة أو بموافقة منها، ولا يكون هناك اعتراف رسمي أو معلومات رسمية عن رفاة الفرد ومكان وجوده، يعتبر ذلك اختفاء قسرياً<sup>(9)</sup>. وتمديد الفترة دون تقديم بلاغ أو معلومات بشأن أماكن وجود المحتجزين في ميانمار يهبط احتمالاً كبيراً بإمكانية وقوع حالات اختفاء قسري جماعي.

## دال - القيود القانونية على الحقوق المدنية والسياسية

61- منذ أن استولى الجيش على السلطة بشكل غير قانوني، أصدر المجلس الإداري للدولة مراسيم صارمة بتعديل القوانين القائمة، ووضع لوائح جديدة وفرض إرادته على شركات الاتصالات، وكل ذلك بشكل غير شرعي وفي انتهاك لحقوق الشعب في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والحصول على المعلومات.

(9) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2،  
www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26842&LangID=E

## حرية التعبير

62- تحمي المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في حرية التعبير. ولكي تكون القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير قانونية، يجب أن ينص عليها القانون، ولا تطبق إلا في ظروف محددة لحماية حقوق الآخرين وسمتهم، أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وأن تكون ضرورية ومنتاسبة. وينبغي تفسير التناسب على أنه يعني، جزئياً، أقل الوسائل تقييداً لتحقيق أي من الأهداف المشروعة المذكورة أعلاه.

63- ومنذ 1 شباط/فبراير، فرض المجلس الإداري للدولة بصورة غير مشروعة قوانين جديدة على شعب ميانمار للحد بصورة كبيرة من حريته في التعبير. وحتى قبل الانقلاب، انتهكت العديد من قوانين البلاد الحق في حرية التعبير، وهي تستخدم الآن بمعدل ينذر بالخطر لتبرير احتجاز الأفراد.

64- ولم تكتب القوانين الجديدة والقوانين القائمة من قبل بدقة كافية لكي يفهم الناس ما هو مشروع وما هو غير مشروع؛ فهي غامضة وفضفاضة بدرجة لا يمكن معها تحقيق أي أهداف مشروعة لتقييد حرية التعبير، وتشمل أحكاماً غير متناسبة بالسجن.

## قانون العقوبات

65- عدل المجلس الإداري للدولة، دون سند شرعي، قانون العقوبات بطرق عديدة لينص على عواقب وخيمة لكل من ينتقد المجلس العسكري أو يعرب عن آراء أعلن المجلس العسكري أنها غير صحيحة. وعدل المجلس العسكري المواد 121 و124 و505(أ) من قانون العقوبات، وفرض عقوبات قاسية وعقوبات سجن أطول على الأفعال التالية: (أ) التحريض أو اتخاذ إجراءات ضد دوائر الدفاع أو أجهزة إنفاذ القانون (العقوبة القصوى 20 سنة)؛ (ب) العزم على إلقاء الموظف الحكومي احتراماً للحكومة أو إعاقة أداء واجباته (العقوبة القصوى سبع سنوات)؛ (ج) التسبب في الخوف أو العزم على إثارة الخوف بين مجموعة من المواطنين أو بين الجمهور عموماً (العقوبة القصوى ثلاث سنوات)؛ (د) نشر أخبار كاذبة أو العزم على نشرها (العقوبة القصوى ثلاث سنوات)؛ (هـ) ارتكاب جريمة جنائية ضد موظف حكومي أو العزم على ارتكابها أو التحريض عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

66- ومن شأن هذه المواد والتعديلات الجديدة على قانون العقوبات أن تكتم أفواه من ينتقدون المجلس العسكري وتجرم فعلياً أنشطة المحتجين. ويصبح أي شخص يجاهر بمعارضة المجلس العسكري خاضعاً للمساءلة الجنائية. والقصد من إدخال تغييرات على القانون هو أن يشمل القانون موظفي الخدمة المدنية الذين ينضمون إلى حركة العصيان المدني، وأولئك الذين يشجعون موظفي الخدمة المدنية على الانضمام إليها، وأولئك الذين يقدمون لهم الدعم.

67- وعلاوة على ذلك، يستخدم المجلس العسكري الأحكام الصارمة القائمة في قانون العقوبات لقمع حرية التعبير. فعلى سبيل المثال، تجرم المادة 505(ب) من قانون العقوبات الخطاب الذي قد يسبب "الخوف أو الذعر لدى الجمهور" أو الذي يدفع الآخرين إلى زعزعة "السكينة العامة". وقد استخدم المجلس العسكري المادة 505(ب) لاحتجاز ما لا يقل عن 45 شخصاً منذ الانقلاب.

## قانون المعاملات الإلكترونية

68- طرح المجلس الإداري للدولة، في 9 شباط/فبراير، مشروع قانون للأمن السيبراني قوبل بانتقادات كبيرة من مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وبدلاً من وضع القانون، أعلن المجلس في 15 شباط/فبراير، دون سابق إنذار، عن تعديلات غير مشروعة على قانون المعاملات الإلكترونية لعام 2004.

69- وتشمل التعديلات البنود المستشكلة في مشروع القانون الموجهة إلى فرادى مستخدمي الاتصالات الإلكترونية، وتهدد كذلك حرية التعبير والحق في الخصوصية بالنسبة لشعب ميانمار. وعلى وجه التحديد، يجرم أحد التعديلات نقل "معلومات مغلوبة" على الإنترنت (ترجم أيضاً بعبارة "أخبار كاذبة") و"معلومات مضللة" (ترجم أيضاً بعبارة "أخبار زائفة") بقصد إثارة الذعر العام أو زعزعة الثقة أو التفرقة الاجتماعية، ويعاقب على ذلك بعقوبة أقصاها السجن لمدة ثلاث سنوات.

70- ولا يعرّف القانون المصطلحات الرئيسية "المعلومات المغلوبة" / "الأخبار الكاذبة"، أو "المعلومات المضللة" / "الأخبار الزائفة"، أو "الذعر العام"، أو "زعزعة الثقة" أو "التفرقة الاجتماعية"، تاركاً للمجلس الإداري للدولة حرية تفسيرها بما يراه مناسباً. ويمكن لهذا التعديل، في الواقع، أن يسمح للمجلس العسكري بإدانة أي شخص يكتب أو ينشر معلومات على الإنترنت لا يتفق معها المجلس أو يعتبر المجلس أنها تطوي على تهديدات. ويجرم القانون أيضاً تبادل المعلومات الشخصية عن الأفراد الآخرين عبر الإنترنت دون موافقتهم، ويعاقب على ذلك بالسجن لمدة أقصاها ثلاث سنوات، ويجرم الحصول دون إذن على المعلومات بقصد الإضرار بالعلاقات الخارجية، ويفرض على ذلك عقوبة أدناها ثلاث سنوات وأقصاها سبع سنوات. وبموجب هذين البندين الأخيرين، يمكن أن يخضع الأفراد، على سبيل المثال، لجزاءات جنائية بسبب تبادل المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان المشتبه في ارتكابها من جانب أفراد قوات الأمن في ميانمار أو المجلس الإداري للدولة، أو بسبب توثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتعميمها على المجتمع الدولي.

71- ويوفر قانون المعاملات الإلكترونية لقوات الأمن سلطة رقابية كاسحة واستثنائية واسعة لحماية البيانات الشخصية عندما تباشر عملياتها المتعلقة بالكشف عن المعلومات المتصلة بالأمن السيبراني وجرائم الفضاء الحاسوبي المتعلقة بالاستقرار والسكينة والأمن القومي للدولة والتحقق فيها وتنظيمها. ولا يعرف القانون "الاستقرار" و"السكينة" و"الأمن القومي"، تاركاً السلطة التقديرية الكاملة للمجلس العسكري للحصول على بيانات عن أي فرد في ميانمار كذلك. ولا تتطلب هذه الأحكام أي أمر قضائي، كما أنها لا تحدد القيود المفروضة على كمية أو نوع البيانات التي يمكن لقوات الأمن جمعها، مما يشكل انتهاكاً للقوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

#### حرية التعبير والإنترنت

72- تحمي المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في تلقي المعلومات والأفكار ونقلها إلى آخرين مهما كانت وسائط الإعلام ودونما اعتبار للحدود. ويقيد المجلس الإداري للدولة بشدة حرية التعبير لشعب ميانمار ويحاول تعطيل حركة العصيان المدني وتدفق المعلومات إلى المجتمع المدني من خلال سلسلة من عمليات إغلاق الإنترنت.

73- وبدأ الجيش في تعطيل الاتصالات السلكية واللاسلكية في وقت مبكر من صباح يوم 1 شباط/فبراير، بالتزامن مع مناورات الانقلاب، وظلت شبكة الإنترنت معطلة جزئياً معظم اليوم. وصدرت توجيهات لاحقة من وزارة النقل والاتصالات لمقدمي الخدمات بحجب فيسبوك، الذي يشكل في ميانمار أساس شبكة الإنترنت بالنسبة للكثير من السكان. وفي الأيام التي تلت ذلك، تم حظر منصات التواصل الاجتماعي الأخرى، مثل إنستغرام وتويتر، وأمر المجلس العسكري بإغلاق الإنترنت في جميع أنحاء البلاد.

74- ومنذ 15 شباط/فبراير، فرض المجلس العسكري قطع شبكة الإنترنت بصورة تشبه نظام حظر التجول في جميع أنحاء البلد من الواحدة فجراً وحتى التاسعة صباحاً. ويتراوح الاتصال الوطني خلال فترات الانقطاع الليلي للشبكة بين 12 و14 في المائة مقارنة بمستويات النهار العادية، حيث أبلغ بعض مستخدمي شركة مايتل (Mytel) وبعض الشبكات الخاصة الافتراضية المختارة عن تمكنهم من الوصول

إلى الإنترنت. وتوفر عمليات الإغلاق هذه الإفلات من العقاب لقوات الأمن التي تقوم بالاعتقالات والقمع العنيف طوال الليل، وتمنع التنظيم المجتمعي المشروع. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان المجلس العسكري قد عطل الوصول إلى الإنترنت في جميع أنحاء البلاد لليلة الخامسة عشرة على التوالي. وبينما تستعد شبكة الإنترنت بالكامل بعد الساعة التاسعة صباحاً، تزيد القيود النهارية على وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المواقع، مثل ويكيبيديا.

75- والحظر الشامل على الإنترنت ليلاً، بهدف تعطيل حركة العصيان المدني والتعظيم على الاحتجاز الليلي غير القانوني، ليس متناسباً أو ضرورياً أو مشروعاً (انظر الفقرة 62 أعلاه).

76- وقد سجل مجلس حقوق الإنسان موقفه بأنه يدين إدانة قاطعة التدابير الرامية إلى منع أو تعطيل الوصول إلى المعلومات أو نشرها على الإنترنت عمداً، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. والحظر الشامل الذي يفرضه المجلس العسكري على الإنترنت وعلى حرية التعبير يستلزم مثل هذه الإدانة.

#### حرية الصحافة

77- تعرضت حرية الصحافة، التي واجهت تحديات قبل الانقلاب، للاعتداء منذ 1 شباط/فبراير. فاعتقلت قوات الأمن تعسفاً ما لا يقل عن 30 صحفياً منذ الانقلاب. وفي 11 شباط/فبراير، اعتقلت قوات الأمن صحفياً مستقلاً وأبقت عليه محتجزاً بمعزل عن العالم الخارجي منذ اعتقاله. وفي حادث وقع في ولاية كاشين في 14 شباط/فبراير، احتجز الجيش خمسة صحفيين من عدة مؤسسات إخبارية ميانمارية. ولم يفرج عنهم في اليوم التالي إلا بعد إجبارهم على التوقيع على ورقة تعيد بأنهم لن ينتهكوا المادة 144 من قانون الإجراءات الجنائية. وفي 26 شباط/فبراير، احتجزت قوات الأمن صحفياً يابانياً في يانغون وأفرجت عنه بعد ساعات. واحتجزت قوات الأمن صحفيين إضافيين تعسفاً في 1 آذار/مارس.

78- وبالإضافة إلى الاحتجاز التعسفي، واجه الصحفيون أيضاً التهريب والمضايقة من جانب المسؤولين ومن جانب ضباط بزي مدني. وفي ماندالاي ويانغون، هاجمت قوات الأمن والمحرضون المؤيدون للجيش الصحفيين بالعصي والهراوات. وفي ناي بي تاو ويانغون، أطلقت قوات الأمن الرصاص المطاطي والذخيرة الحية على المتظاهرين، وأصيب صحفي برصاصة مطاطية في ظهره. وقد اختبأ العديد من الصحفيين أو باتوا خاضعين لمراقبة المجلس العسكري أو استقالوا علناً من العمل الصحفي. واعتقال الصحفيين واحتجازهم وتهريبهم قد يؤدي إلى آثار مثبطة للغاية بالنسبة للحراك.

79- وأخيراً، فإن القيود التي فرضها المجلس العسكري على حرية التعبير والتجمع تنتهك حقوق الصحفيين. ويقيد حظر التجول المفروض بموجب المادة 144 من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة الرابعة فجراً حرية تنقل الصحفيين وقدرتهم على الإبلاغ عن الاعتقالات في وقت متأخر من الليل. والانتقاع القسري لشبكة الإنترنت من الساعة الواحدة فجراً إلى الساعة التاسعة صباحاً، وتقييد مواقع فيسبوك وتويتر ووسائل الإعلام، يحد أيضاً من قدرة المراسلين على تلقي المعلومات ونقلها.

80- وفي 11 شباط/فبراير، أصدرت وزارة الإعلام توجيهها إلى الصحفيين تحذر فيه وسائط الإعلام من الإشارة إلى المجلس الإداري للدولة على أنه "حكومة الانقلاب" أو "الحكومة العسكرية" أو "المجلس العسكري"، لأن المجلس قد تولى السلطة بصورة مشروعة. وشدد المجلس على أنه سيبدأ قريباً في اتخاذ إجراءات قانونية ضد أولئك الذين يواصلون استخدام المصطلحات المحظورة. وأصدرت أربعون مؤسسة إعلامية مستقلة في ميانمار رسالة رفضت فيها الطلب على أساس أنه ينتهك حقها في حرية إعداد التقارير وحرية البث.

## الحق في الخصوصية

81- تنص المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على عدم تعرض أي شخص لتدخل تعسفي في خصوصيته أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، وعلى أن لكل شخص الحق في حماية القانون من هذا التدخل أو الاعتداء. ومن خلال التعديلات التي أدخلت على القوانين القائمة، ضمن المجلس العسكري أن تكون لديه قدرة شبه مطلقة على تنفيذ عمليات التفتيش والمصادرة، في انتهاك للحق في الخصوصية.

### تعديلات قانون حماية خصوصية وأمن المواطنين

82- عدل المجلس الإداري للدولة، في 13 شباط/فبراير، ومن دون سند شرعي، القانون الذي يحمي خصوصية المواطنين وأمنهم، وأزال الأحكام الرئيسية التي توفر من الناحية النظرية حتى لو لم يحصل ذلك على الدوام في الممارسة العملية، لشعب ميانمار حماية أساسية من عمليات التفتيش والمصادرة والمراقبة والاحتجاز التعسفي والاحتجاز لأجل غير محدد. ومع إلغاء هذه الحمایات، يمنح المجلس العسكري قوات الأمن غطاء قانونياً من أجل: (أ) احتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى دون إذن من المحكمة (وبالتالي تعليق أمر الإحضار في ميانمار)؛ (ب) الدخول إلى منازل الأشخاص بغرض التفتيش أو المصادرة أو الاعتقال؛ (ج) مراقبة أي مواطن أو التجسس عليه أو التحقيق معه حسبما تراه مناسباً؛ (د) اعتراض الاتصالات؛ (هـ) طلب بيانات الاتصالات الهاتفية والإلكترونية الشخصية أو الحصول عليها من مشغلي الاتصالات؛ (و) فتح المراسلات الخاصة للشخص أو فحصها أو مصادرتها أو تدميرها؛ (ز) التدخل في المسائل الشخصية أو العائلية للشخص؛ (ح) الاستيلاء على ممتلكات الشخص أو تدميرها. ولا يزال الدستور وقانون الإجراءات الجنائية يحظران العديد من هذه الأنشطة.

### تعديلات قانون إدارة مناطق الأحياء والقرى

83- في 13 شباط/فبراير، أدخل المجلس الإداري للدولة تعديلات غير مشروعة على قانون إدارة مناطق الأحياء والقرى، وأعاد العمل بحكم قانوني ألغته حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية يقضي بأن يبلغ الناس إدارة بلدتهم عن الضيوف الذين يبيتون الليل معهم بغية السماح بسفر ضيوفهم وزيارتهم. وبذلك، فإن إعادة العمل بشرط الإبلاغ هذا، إلى جانب السلطة المخولة أصلاً لمديري البلديات بتفتيش المنازل للتحقق من "سيادة القانون والنظام" وحفظ "الانضباط"، ينتهك الحق في الخصوصية ويمنح المجلس الإداري للدولة سلطات واسعة في مجال التفتيش والمصادرة. وبالإضافة إلى ذلك، أضافت التعديلات بنداً يسمح لمسؤولي البلديات بطلب إذن من المجلس العسكري ليستبدلوا مديري الأحياء والقرى المنتخبين.

## الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

84- مثلما أشير إليه بوضوح أعلاه، أصدر المجلس الإداري للدولة أمراً طارئاً في 8 شباط/فبراير يحظر المسيرات والاحتجاجات والتجمعات لخمسة أشخاص أو أكثر في المناطق العامة، فضلاً عن حظر التجول من الساعة الثامنة مساءً إلى الرابعة فجراً. وأصدر المجلس العسكري هذا الأمر، عملاً بالمادة 144 من قانون الإجراءات الجنائية، لكي يسمح للقاضي بإصدار أمر طارئ يأمر أي شخص بالامتناع عن فعل معين إذا "اعتبر القاضي أن من شأن هذا الفعل على الأرجح أن يمنع أو يميل إلى أن يمنع أو يعرقل أو يزعج أو يؤدي أو قد يتسبب في عرقلة أو إزعاج أو إيذاء أي شخص يعمل بشكل قانوني، أو يشكل خطراً على حياة الإنسان أو صحته أو سلامته، أو ينال من السكينة العامة أو يتسبب في أعمال شغب أو مشاجرات". ويعاقب على انتهاك الأمر بالسجن لمدة تصل إلى ستة أشهر بموجب المادة 188 من قانون العقوبات.



85- والحظر الواسع للغاية الذي فرضه المجلس العسكري على التجمعات لأكثر من خمسة أشخاص وحظر التجول الليلي ينتهكان الحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات المنصوص عليه في المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

86- وكما هو الحال مع حرية التعبير، يستخدم المجلس العسكري أحكاماً فضفاضة للغاية كانت قائمة قبل الانقلاب لاحتجاز الأفراد في انتهاك لحقهم في التجمع السلمي. وفي الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 25 شباط/فبراير، اعتقل المجلس العسكري ما لا يقل عن 15 شخصاً بموجب المادة 19 من قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية بسبب ترتيبهم لاحتجاج ضد الجيش. وتجرم المادة 19 عدم الحصول على إذن مسبق للاحتجاج، والتصرف بطريقة يمكن أن "تقوض الحكم" أو تدمر الممتلكات العامة أو الخاصة أو تلوث البيئة، والتلفظ بأشياء أو التصرف بطريقة يمكن أن تضر البلد أو الاتحاد، أو العرق، أو الدين، والكرامة الإنسانية والمبادئ الأخلاقية". وتنتهك هذه المصطلحات الفضفاضة وغير المحددة الحق في التجمع السلمي، نظراً لأنها ليست دقيقة بما يكفي للسماح لأفراد مجتمع ميانمار بتقرير كيفية تنظيم سلوكهم، ولأن القوانين تمنح سلطات تقديرية كاسحة أو غير مقيدة لمسؤولي ميانمار المكلفين بإنفاذها.

87- وفرض المجلس العسكري قيوداً على حرية التجمع وتكوين الجمعيات من خلال حظر معظم النقابات العمالية. أصبحت النقابات العمالية قوة هامة في التعبئة لمشاركة العمال في الإضراب العام المنظم في سياق حركة العصيان المدني. وفي 26 شباط/فبراير، أعلن المجلس العسكري أنه حظر (دون سند شرعي) ما لا يقل عن 16 نقابة عمالية لعدم تسجيلها على النحو الواجب بموجب قانون منظمة العمل، وهدد باتخاذ إجراءات قانونية ضدها إذا لم تحترم الحظر. وتلقى المقرر الخاص تقارير عديدة تفيد بأن زعماء النقابات العمالية يختبئون، حيث تقوم الشرطة والجيش بعمليات تفتيش لمنازلهم ومساكنهم من باب إلى باب.

## خامساً- النزاع المسلح وحماية المدنيين والتشريد منذ الانقلاب

88- تلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة عن وقوع اشتباكات بين جيش ميانمار والمنظمات العرقية المسلحة، وعن وقوع هجمات يومية بقذائف الهاون وإطلاق النار من جانب جيش ميانمار ضد الأقليات العرقية في ولايات كاين وشان وكاشين. وفي 20 شباط/فبراير، أصدر الفريق التوجيهي لعملية السلام، الذي يضم المنظمات العرقية المسلحة العشر التي وقعت اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، بياناً دان فيه الانقلاب بصورة جماعية، ودعا إلى إطلاق سراح القادة المدنيين وأعلن تعليق كل حوار سياسي مع جيش ميانمار.

89- وزاد جيش ميانمار هجماته على المناطق المأهولة بالمدنيين في قرى كاين منذ الانقلاب، وفي الأسابيع التي سبقت الانقلاب وبعده، أدت الهجمات إلى تشريد أكثر من 7 000 مدني قسراً، من بينهم ما يناهز 5 000 شخص في بلدات بوتو ودويلو ولوثاو، ومقاطعة بابون، و1 500 في بلدي مون ولردوه، وبلدة نياونغليبين. ومنذ الانقلاب، أدت هجمات الجيش الميانماري إلى نزوح ما يقدر بنحو 3 500 مدني من كاين. وتقيد التقارير بأن القصف المتكرر والتهديد باستغلال السكان في السخرة والعمل القسري قد تسببا في فرار المدنيين. وتلقى المقرر الخاص تقارير تفيد بأن جيش ميانمار يجهز قوات وإمدادات في المنطقة، مع وصول أكثر من 100 شاحنة محملة بالإمدادات إلى ولاية كاين الشمالية.

90- ومنذ الانقلاب، تلقى المقرر الخاص معلومات عن الاشتباكات المسلحة في عدة بلدات في ولاية شان، بما في ذلك كياوكمي وهسيباو وموسى ونامتو. وأسفر هذا القتال عن تشريد 2 290 شخصاً إضافياً منذ 1 شباط/فبراير. وشملت الأعمال القتالية الاشتباكات بين الجيش الميانماري والجيش التابع لمجلس

إصلاح ولاية شان/ولاية شان في بلدة هسباو، والاشتباكات بين الجيش الميانماري والجيش التابع لحزب التقدم في ولاية شان/ولاية شان في بلدة موسى، وبين الجيش التابع لمجلس استعادة ولاية شان/ولاية شان والقوات المتحالفة مع الجيش التابع لحزب التقدم في ولاية شان/ولاية شان وجيش التحرير الوطني لتانغ في هسباو، بلدة نامتو وكيوكمي. وخلال القتال الذي وقع في كياوكمي في 15 شباط/فبراير، سقطت قذيفة في إحدى القرى، مما أسفر عن مقتل امرأة كانت حاملاً في شهرها الثامن، ورجل واحد، وإصابة ستة مدنيين آخرين.

91- وفي 5 شباط/فبراير، أسفر القتال بين الجيش الميانماري وجيش التحالف الديمقراطي الوطني في ميانمار في بلدي لاشيو ولوكاينغ في ولاية شان الشمالية عن مقتل تسعة مدنيين وإصابة ثمانية آخرين، من بينهم أطفال.

92- ووردت تقارير بأن الجيش الميانماري هاجم جيش استقلال كاشين - الذي لم يوقع قط على الاتفاق الوطني لوقف إطلاق النار - في مناسبات متعددة منذ الانقلاب، في بلدة موسى، بولاية شان الشمالية. وتلقى المقرر الخاص تقارير عن وقوع قتال، بما في ذلك قصف جيش ميانمار بقذائف الهاون، وهجوم بري، شمل فرقة المشاة الخفيفة التاسعة والتسعين، في 10 شباط/فبراير و 21 و 22 شباط/فبراير و 26 شباط/فبراير. وأفيد بأن رجلاً في بلدة موسى قتل في 21 شباط/فبراير بشظايا من قذيفة هاون.

93- وأبلغت المجتمعات المحلية في ولاية راخين عن قلقها إزاء العنف المتصل بالاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، حيث أفادت التقارير بأن احتجاجات صغيرة مؤيدة للانقلاب نظمت في سيتوي، وأفيد عن تنظيم احتجاجات صغيرة مناهضة للانقلاب في آن وثاندوي وتاونغوب وأماكن أخرى. وفي أوائل شباط/فبراير 2021، زار ممثلو الجيش الميانماري معسكرات الاعتقال في بلدة سيتوي، حيث تحتجز السلطات أكثر من 125 ألف مدني من الروهينغا منذ عام 2012. واجتمع ممثلون عسكريون مع لجان إدارة المخيم وأمروهم بإبلاغ المشردين داخلياً بأنه لا ينبغي لهم المشاركة في أي احتجاجات، وأنهم إذا فعلوا ذلك، فسوف تتخذ إجراءات ضدهم. وأصدر الجيش أيضاً تعليماته إلى لجان إدارة المخيمات في سيتوي لضمان مراعاة تدابير البقاء في المنزل خلال جائحة كوفيد-19 ومنع وصول غرباء إلى المخيمات.

94- ولم يتخذ جيش أراكان موقفاً علنياً من الانقلاب. وبعد ما يقرب من عامين من النزاع المسلح بين جيش أراكان والجيش الميانماري، توقفت معظم العمليات القتالية بين الجيشين في أعقاب الانتخابات العامة في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومع ذلك، استمرت حوادث سقوط ضحايا مدنيين، ولا سيما الوفيات والإصابات الناجمة عن الألغام الأرضية. وفي 4 شباط/فبراير، قتل صبي يبلغ من العمر 14 عاماً وأصيب صبيان آخران بجروح جراء تفجير ذخيرة غير منفجرة في بلدة بوتهدونغ، وفي 17 شباط/فبراير، أفيد بأن رجلاً أصيب جراء انفجار لغم أرضي في بلدة آن.

95- وحتى 7 شباط/فبراير، ظل أكثر من 101 000 شخص مشردين في ولايتي راخين وتشين نتيجة للقتال بين الجيش الميانماري وجيش أراكان. ولا يمكن الوصول إلى ما يزيد قليلاً على 24 000 شخص منهم بسبب القيود الأمنية ومعوقات الوصول. ونظراً لفترة الهدوء المطولة في النزاع منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، يبحث الشركاء في المجال الإنساني عن فرص محتملة للوصول إلى هؤلاء الأشخاص.

96- ومن المثير للملاحظة أن جيش ولاية وا المتحدة - وهو أكبر تنظيم عرقي مسلح في البلاد - قد التزم الصمت خلال الأزمة الحالية.

## سادساً- الآثار المترتبة في وصول المساعدات الإنسانية

- 97- أعاق الانقلاب العسكري بأوجه كثيرة إيصال المساعدات الإنسانية إلى الولايات المصنفة عرقياً. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن الجيش قد أصدر بعد تعليمات جديدة أو اشتراطات إضافية لوصول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة من قبل في مجال إمكانية الوصول.
- 98- ويجري تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين في ولاية كاين في جزء كبير منها بالتعاون مع مقدمي الخدمات المحليين، وتلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن مقدمي الخدمات يحتاجون إلى دعم لوجستي أكبر، لا سيما تحسباً لهجوم عسكري متوقع من ميانمار على قرى في كاين.
- 99- ويتم إيصال معظم المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع في ولاية شان الشمالية من خلال المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. ويستمر تقديم المساعدة الفورية أساساً من خلال الشركاء المحليين استجابة لحالات التشرّد الجديدة الناجمة عن الاشتباكات بين الجيش الميانماري والمنظمات المسلحة الإثنية. غير أن بعض العاملين في مجال المعونة يبلغون عن صعوبات في سحب الأموال النقدية من المصارف لتقديم تحويلات نقدية إلى المشردين داخلياً الجدد.
- 100- وفي ولاية كاشين، حدّت معظم المنظمات الإنسانية مؤقتاً من الأنشطة الحضرية منذ الانقلاب. وأبلغ عمال الإغاثة هناك عن صعوبات في الحصول على النقد من البنوك، كما أن تباطؤ الاتصالات - الهاتف والإنترنت - أو تقطعها يعيق إدارة الأنشطة من بعد. وهناك مخاوف من أن الوصول إلى المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة سوف يكون أكثر تقييداً وربما يعرقل تماماً.
- 101- وتمكنت بعض المنظمات من الإبقاء على بعض الاتصالات في المناطق الواقعة تحت مسؤوليتها، بما في ذلك في ولايات راخين وتشين وكايا وكاين ومنطقتي باغو وتانينثيري. وتمكن عمال الإغاثة من تحقيق ذلك من خلال آليات الحماية المجتمعية المنشأة سابقاً، وكذلك بالتعاون مع الشركاء الإنسانيين الموجودين في مناطق القرى ومخيمات النازحين داخلياً ومواقع التهجير.
- 102- وفي ولاية راخين، استأنفت المنظمات الإنسانية تدريجياً تقديم المساعدات المنقذة للحياة للمدنيين الروهينغا وناخين وتشين بعد فترة قصيرة من "الانتظار والترقب". وكان الشركاء في مجال الأغذية والرعاية الصحية من بين أوائل الشركاء الذين تمكنوا من استعادة الخدمات. ولا تزال هناك عملية مرهقة بالفعل للحصول على إذن بالسفر، ويتوقع الشركاء حدوث تأخيرات بعد الانقلاب.
- 103- وأفادت عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني الإنسانية في ولاية راخين بأنها أوقفت أنشطتها البرنامجية لتقييم المخاطر وضمان سلامة موظفيها منذ الانقلاب. ومنذ بداية جائحة كوفيد-19، قام الشركاء الإنسانيون الدوليون بتحويل مسؤولية أكبر إلى الشركاء الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني. وسيكون العاملون في مجال المعونة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني أكثر عرضة للمخاطر.
- 104- وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير حركة العصيان المدني المتنامية واسع النطاق، وقد طال العمليات الإنسانية. وانضم الموظفون المدنيون في الإدارات والوزارات الحكومية الرئيسية إلى الحركة، مما أدى إلى تباطؤ العمليات الإدارية، بما في ذلك استعراض تصاريح السفر، وإصدار التأشيرات وتصاريح الدخول، والموافقة على قوائم الركاب لرحلات الإغاثة. وتعمل وزارة الصحة والرياضة والعديد من المستشفيات بعدد محدود من الموظفين. وأدت الاضطرابات في القطاع المصرفي إلى أزمة سيولة عانت منها عمليات المنظمات وبرامجها.

## سابعاً - الآثار المترتبة في حق العودة

105- في الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، المعقودة في 12 شباط/فبراير، ادعى المجلس العسكري أنه سيواصل جهوده لإعادة الروهينغا من بنغلاديش وأنه سيسعى إلى عودة الروهينغا المشردين داخلياً في وسط ولاية راخين "بطريقة فورية". وفي الواقع، يبدو أن المدنيين الروهينغا الذين شردتهم الفظائع الجماعية الإجرامية في 2012 و2016 و2017 ليسوا قريبين من العودة إلى ديارهم لإعادة بناء حياتهم. وينطبق الشيء نفسه على المدنيين في راخين وتشين الذين شردتهم النزاعات المسلحة في السنوات الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن العودة السريعة للروهينغا إلى ولاية راخين في ظل الظروف الحالية لن تكون على الأرجح متوافقة مع مبادئ العودة الآمنة والكرامة والطوعية والمستدامة.

106- وتفيد التقارير بأن المجلس العسكري يعتمز إغلاق مخيمات المشردين داخلياً في ولاية راخين، بدءاً من مخيم كيوك تا لون، الذي كان من المقرر إغلاقه منذ فترة طويلة. ولا يتماشى هذا الإغلاق مع المعايير الدولية، لأنه لن يسمح للمشردين داخلياً بالعودة إلى ديارهم أو إلى أماكنهم الأصلية. بل إن السلطات ستقوم فقط بنقل السكان إلى مساكن في نفس الموقع بينما تمنعهم من العمل.

## ثامناً - الردود الدولية على الانقلاب

### ألف - الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

107- دانت بلدان ومنظمات دولية عديدة الانقلاب إدانة صريحة، وإن كان عدد محدود منها فقط قد اتخذ خطوات ملموسة للضغط على المجلس العسكري ومصالحه الاقتصادية<sup>(10)</sup>. وفرضت كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية عقوبات أولية تستهدف المسؤولين العسكريين الحاليين والسابقين إما المسؤولين مباشرة عن الانقلاب أو المرتبطين بالمجلس العسكري، مثل أولئك الذين يعملون في المجلس الإداري للدولة. وعلقت نيوزيلندا التعاون السياسي والعسكري الرفيع المستوى مع ميانمار. وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن حتى وقت كتابة هذا التقرير أنه على وشك فرض جزاءات، ولكنه لم يفعل ذلك بعد.

108- وفي 2 آذار/مارس، ظلت المصالح الاقتصادية للجيش مصونة إلى حد كبير من جانب الدول الأعضاء، باستثناء استهداف الولايات المتحدة لشركتين فرعيتين للتعدين تملكهما المجموعة العسكرية ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة ومنع الوصول إلى بليون دولار من أموال دولة ميانمار الموجودة في الولايات المتحدة. وأعلنت المملكة المتحدة أنها ستوقف مؤقتاً جميع العمليات التجارية مع ميانمار في الوقت الذي بدأت فيه مراجعة لنهجها إزاء التجارة والاستثمار في البلاد. وبدأت الدول الأعضاء في التحقيق في برامجها التدريبية ومشاريعها الإنمائية في ميانمار لتحديد المستفيدين الحقيقيين. علقت سويسرا والمملكة المتحدة ونيوزيلندا والولايات المتحدة أو أعادت توجيه التمويل لضمان تلقي المجتمع المدني المساعدة، في حين علق الاتحاد الأوروبي برنامجه لتدريب الشرطة، الذي كان قائماً منذ عام 2016. وجمدت النرويج مساعداتها الثنائية لميانمار، التي بلغت حوالي 8 ملايين دولار لعام 2021. وتنتظر اليابان أيضاً في تعليق المعونة الإنمائية.

(10) انظر المرفق الأول للاطلاع على مخطط يحدد الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الدول الأعضاء وتعليق المعونة منذ الانقلاب.

109- وأعلنت مجموعة البنك الدولي أنها قد أوقفت صرف الأموال على عملياتها في ميانمار وأنها تقوم برصد معزز للمشاريع الجاري تنفيذها أصلاً<sup>(11)</sup>.

110- وأصدرت رابطة أمم جنوب شرق آسيا بياناً موحداً في 1 شباط/فبراير شجعت فيه على "مواصلة الحوار والمصالحة والعودة إلى الحياة الطبيعية وفقاً لإرادة ومصالح شعب ميانمار"<sup>(12)</sup>. وفي 2 آذار/مارس، كررت موقفها، حيث دعت ماليزيا بشكل منفصل إلى "الإفراج الفوري وغير المشروط عن القادة السياسيين"، بمن فيهم أونغ سان سو تشي ووين مينت<sup>(13)</sup>. ووصفت وزارة خارجية سنغافورة عن قوات الأمن ضد المدنيين العزل بأنه "لا يفتقر"، وأشارت إلى أنه "ستكون هناك عواقب سلبية خطيرة على ميانمار والمنطقة" إذا استمر الوضع في التصعيد<sup>(14)</sup>. وفي 24 شباط/فبراير، استضافت تايلند وزير الخارجية المعين من قبل الجيش في اجتماعات مع وزير الخارجية ورئيس وزراء تايلند، وهو أول نشاط للمجلس العسكري في الخارج منذ الانقلاب. واجتمعت وزيرة خارجية إندونيسيا أيضاً بممثل المجلس العسكري في تايلند. وأكدت عزم إندونيسيا على التواصل مع جميع الأطراف، بما في ذلك اللجنة التي تمثل بيداونغسو هولوتاو<sup>(15)</sup>.

## باء - دوائر الأعمال الدولية

111- بدأت حركة العصيان المدني والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان حملات دولية لفرض جزاءات على المجلس الإداري للدولة وعلى جيش ميانمار ومصالحها التجارية. وحثت معظم المنظمات على أن تكون الجزاءات مصممة بحيث يكون لها أقصى أثر على المجلس العسكري ومصالحه الاقتصادية، على أن تؤثر بالحد الأدنى في شعب ميانمار، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على الغذاء والماء والكساء والرعاية الطبية. وقبل الانقلاب، كانت بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة المعنية بميانمار قد استنتجت بصورة لا لبس فيها أن التعامل التجاري مع جيش ميانمار، أو أي من المؤسسات المرتبطة به، لا يتفق مع حماية حقوق الإنسان أو تعزيزها.

112- أعلن عدد متزايد من الشركات الدولية عن تغييرات كبيرة في عملياتها في ميانمار منذ الانقلاب<sup>(16)</sup>. وأعلنت شركة كيرين القابضة، وهي شريك لشركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة، عن خطط لإنهاء تلك المشاريع المشتركة. وألغت شركة تي آر دي سنغافورة (TRD Singapore)، وهي شركة تتبع معدات مضادة للطائرات بدون طيار، عقود البيع القادمة مع ميانمار وأعلنت أنها لن تزود الجيش بعد

(11) "Developments in Myanmar", statement, 19 February 2021. Available at [www.worldbank.org/en/news/statement/2021/02/01/developments-in-myanmar](http://www.worldbank.org/en/news/statement/2021/02/01/developments-in-myanmar)

(12) Available at <https://asean.org/asean-chairmans-statement-developments-republic-union-myanmar/>

(13) See <https://asean.org/storage/FINAL-Chairmans-Statement-on-the-IAMM.pdf> and [www.pmo.gov.my/wp-content/uploads/2021/03/YAB-PM-MEDIA-STATEMENT\\_MYANMAR.pdf](http://www.pmo.gov.my/wp-content/uploads/2021/03/YAB-PM-MEDIA-STATEMENT_MYANMAR.pdf)

(14) "MFA spokesperson's comments on the situation in Myanmar", 20 February 2021. Available at [www.mfa.gov.sg/Newsroom/Press-Statements-Transcripts-and-Photos/2021/02/20210220-mfa-spokesperson-comment-myanmar](http://www.mfa.gov.sg/Newsroom/Press-Statements-Transcripts-and-Photos/2021/02/20210220-mfa-spokesperson-comment-myanmar)

(15) "Press briefing on the outcome of the visit to Bangkok", 24 February 2021. Available at <https://kemlu.go.id/portal/en/read/2192/berita/minister-for-foreign-affairs-of-indonesia-press-briefing-on-the-outcome-of-the-visit-to-bangkok>

(16) انظر المرفق الثاني للاطلاع على مخطط يبين فك الأفراد والشركات الدولية لارتباطها بالمؤسسات التجارية ذات الصلة بالجيش منذ الانقلاب.

الآن بمنتجات مضادة للطائرات بدون طيار. وأكدت شركة فيرو للعلاقات العامة النشطة في اندونيسيا وميانمار وتايلاند وفيت نام أنها لن تمثل بعد الآن الشركات المملوكة للجيش. وستنتقل شركة الشحن الجوي الكورية من مجمع "مايادي بنك الفاخر" المملوك لشركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة إلى موقع جديد. وأوقفت شركة بوما للطاقة، التي تدير أكبر محطة لاستيراد الوقود في ميانمار ومشروعاً مشتركاً لوقود الطائرات مع شركة ميانمار للمنتجات البترولية المملوكة للدولة، جميع عملياتها، متذرة بأسباب أمنية. وأعلنت شركة وودسايد بتروليوم الأسترالية تسريح طاقم الحفر التابع لها في ميانمار، بعد أن وصفت الانقلاب في البداية بأنه "مسألة عابرة"<sup>(17)</sup>. وأعربت شركات أخرى، مثل شركة بوسكو إنترناشيونال لصناعة الصلب ومقرها جمهورية كوريا، والتي لديها مشروع مشترك مع شركة ميانمار الاقتصادية القابضة المحدودة، عن قلقها، وباتت تدرس إمكانية اتباع ما سبقتها إليه شركة كيرين القابضة<sup>(18)</sup>.

113- واتخذ فيسبوك خطوات للحد من توزيع الجيش للمحتوى من خلال حظر جميع وسائل الإعلام الحكومية والجيش الميانماري والصفحات التي يسيطر عليها الجيش من كل من فيسبوك وإنستغرام، فضلاً عن الإعلانات المدفوعة من قبل الشركات المرتبطة بالجيش. ومع ذلك، لم يشمل الحظر صفحات الشركات المرتبطة بالجيش.

## تاسعاً - الاستنتاجات والتوصيات

### ألف - الاستنتاجات

114- إن شعب ميانمار يشهد الإطاحة غير القانونية بحكومته والقمع الوحشي من جانب نظام استبدادي عسكري. لكنهم نهضوا في المعارضة ككل متنوع ولكنه موحد بقوة. وقد أثبتت حركة العصيان المدني غير العنيفة فعاليتها الملحوظة، حيث تستمد قوتها العضوية من رغبات الشعب الديمقراطية التي لا تتزعزع. والواقع أن ميانمار لم تكن أبداً فيما يبدو أكثر توحداً من هذه اللحظة.

115- ومع أن مستقبل ميانمار سيحدده شعبها، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف على وجه السرعة وبحسب لدمه. فالمخاطر أكبر من أي وقت مضى. ويأمل المقرر الخاص أن يرقى المجتمع الدولي إلى مستوى هذه اللحظة من التاريخ مستلهما من شعب ميانمار روحه القيادية، ويأمل أن تسود العدالة والكرامة وحقوق الإنسان.

### باء - التوصيات

116- يوصي المقرر الخاص المجلس العسكري بما يلي:

- (أ) وقف استخدام القوة المفرطة والمميته ضد شعب ميانمار؛
- (ب) احترام حق شعب ميانمار في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛
- (ج) التخلي عن السلطة التي استولى عليها بانقلاب غير قانوني؛

Sonali Paul, "Australia's Woodside CEO says Myanmar coup won't affect exploration plans", (17) Reuters, 19 February 2021.

Business & Human Rights Resource Centre, "Posco's response", 15 February 2021. Available at (18) [www.business-humanrights.org/en/latest-news/poscos-response/](http://www.business-humanrights.org/en/latest-news/poscos-response/)

(د) الإفراج، دون قيد أو شرط، عن جميع المحتجزين بصورة غير قانونية؛ وضع حد لاضطهاد شعب ميانمار وملاحقته بسبب ممارسته لحقوق الإنسان المكفولة له؛ والسماح بعقد البرلمان الشرعي المنتخب ديمقراطياً وتشكيل حكومة؛

(هـ) منح إمكانية الوصول الفوري والأمن ودون عوائق إلى مقدمي المساعدة الإنسانية والإنمائية لجميع المجتمعات المحتاجة والسماح لجميع سكان ميانمار، بمن فيهم الأقليات العرقية، بالانتقال دون قيود لا لزوم لها، بما في ذلك الحصول دون عوائق على الخدمات وعلى سبل العيش؛

(و) السماح لمراقبي حقوق الإنسان، بمن فيهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار، بالوصول دون قيود؛

(ز) وضع حد دائم لاضطهاد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم ممن يمارسون حقهم في حرية التعبير، والإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بسبب أنشطتهم المشروعة. رفض جميع التهم ذات الدوافع السياسية التي تتعارض مع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ضمان توفير سبل الانتصاف وجبر أي ضرر نفسي أو بدني يلحق بهؤلاء الأشخاص.

117- ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم المنظمات المسلحة العسكرية والعرقية في ميانمار بما يلي:

(أ) وقف نشر القوات العسكرية في المناطق المتنازع عليها والتقييد بوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني؛

(ب) وضع حد للانتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك عمليات القتل المستهدف والعشوائي، والاعتصاب، والحرق العمد، والتشريد القسري، والسخرة، والإضرار بالأعيان المدنية والأهداف غير العسكرية؛

(ج) ضمان الوصول الكامل إلى الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تقدم الدعم المنقذ للحياة للمحتاجين؛ إنشاء آلية أكثر قابلية للتنبؤ بها وكفاءة لتأمين تصاريح السفر للعاملين في مجال المعونة الإنسانية؛ والسماح لوسائل الإعلام ومراقبي حقوق الإنسان بحرية الوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع والعنف وتقديم تقارير عن النتائج التي توصلوا إليها.

118- ويوصي المقرر الخاص للأمم المتحدة بما يلي:

(أ) دعوة مجلس الأمن على وجه السرعة إلى تقييم الحالة في ميانمار، بما في ذلك تصعيد العنف من جانب قوات الشرطة والأمن ضد شعب ميانمار، والتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل:

'1' فرض حظر عالمي على الأسلحة؛

'2' فرض عقوبات اقتصادية محددة الأهداف ضد جيش ميانمار ومصادر إيراداته؛

'3' إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم الوحشية التي وقعت، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وربما ملاحقتها قضائياً؛

(ب) رفض الاعتراف بالمجلس العسكري كحكومة شرعية تمثل شعب ميانمار.

119- ويوصي المقرر الخاص الدول الأعضاء بما يلي:

- (أ) إنشاء نظام متعدد الأطراف ومنسق للجزاءات الاقتصادية توافقي فيه الدول على فرض عقوبات محددة الأهداف على كبار قادة المجلس العسكري وشركائهم، وعلى مصادر تمويلهم، بما في ذلك ضد المؤسسات المملوكة للجيش ومؤسسة ميانمار للنفط والغاز، التي يسيطر عليها الآن المجلس العسكري وتمثل أكبر مصدر منفرد لإيرادات الدولة؛
- (ب) استخدام السلطات المالية المحلية لمكافحة غسل الأموال وغيرها من السلطات المالية حسب الاقتضاء لتقييد أو تجميد جميع الحسابات الخارجية لجميع كيانات الدولة إلى حين إقامة حكومة شرعية، من أجل ضمان عدم تحويل المجلس العسكري الأموال العامة لميانمار؛
- (ج) الانضمام إلى قائمة 41 بلداً التي فرضت بالفعل حظراً على توريد الأسلحة إلى جيش ميانمار؛
- (د) استخدام كل نفوذ لتشجيع الدول التي لا تفرض حظراً على توريد الأسلحة إلى ميانمار على سن قانون، والنظر في خيارات لمحاسبة أولئك الذين يواصلون السماح بهذه المبيعات؛
- (هـ) ضمان عدم مشاركة الدول في إعادة نقل الأسلحة بصورة غير قانونية، بما في ذلك التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، إلى المجلس العسكري؛
- (و) رفض الاعتراف بالمجلس العسكري كحكومة شرعية تمثل شعب ميانمار.

120- ويوصي المقرر الخاص بأن يعمل المانحون الإنسانيون والإنمائيون، بما في ذلك الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية الدولية والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، مباشرة مع المجتمع المدني المحلي ومنظمات المعونة كلما أمكن ذلك من أجل تقديم الدعم المباشر للسكان، بدلاً من العمل من خلال آليات مركزية تخضع حالياً لسيطرة المجلس العسكري.



## Annex I

## Member States imposition of economic sanctions and suspension of aid to Myanmar since the coup (as of 1 March 2021)

No.	Country or union	Actions
1	Canada	Imposed sanctions against nine military officials, bringing the total number of individuals sanctioned by Canada to 54. The previous trade embargo on arms, related material, and technical and financial assistance still stands. <sup>1</sup>
2	European Union	Has announced it is ready to adopt sanctions targeting those directly responsible for the coup and their economic interests. Suspended the Mypol program, <sup>2</sup> which has trained and equipped Myanmar's military-controlled police since 2016, <sup>3</sup> as well as the EU-funded Myanmar Sustainable Aquaculture Program. <sup>4</sup>
4	New Zealand	Suspended all high-level political and military contact with Myanmar. All current and future aid programs will not include projects that are delivered with, or benefit, the military. A travel ban on military leaders is also in the works. <sup>5</sup>
5	Switzerland	Temporarily suspended aid payments to investigate if their projects are managed by the military or benefit it in any way. <sup>6</sup>
6	United Kingdom	Imposed sanctions against nine military officials, bringing the total number of individuals sanctioned by the United Kingdom to 23. <sup>7</sup> The UK suspended all aid directly or indirectly involving the Myanmar government and will temporarily suspend all trade promotion with Myanmar as it launches a trade and investment review. <sup>8</sup>
7	United States	Designated 12 individuals responsible for the coup and or associated with the military regime. These former and current military officials along with three military-owned subsidiaries are under sanctions. <sup>9</sup> USAID redirected US \$42 million of assistance away from projects that would have benefited the Myanmar government to civil society. <sup>10</sup> Blocked access to ~\$1 billion in Myanmar government funds held in the United States.

<sup>1</sup> "Canada imposes sanctions on Myanmar military officials in response to coup d'état," Government of Canada, 18 February 2021, <https://www.canada.ca/en/global-affairs/news/2021/02/canada-imposes-sanctions-on-myanmar-military-officials-in-response-to-coup-detat.html>.

<sup>2</sup> "EU Statement on MYPOL," MYPOL, 18 February 2021, <http://www.mypol.eu/eu-statement-on-mypol/>.

<sup>3</sup> "EU suspends training of military-controlled Myanmar police force," Burma Campaign UK, 7 February 2021, <https://burmacampaign.org.uk/eu-suspends-training-of-military-controlled-myanmar-police-force/>.

<sup>4</sup> "EU-funded MYSAP aquaculture program suspended following Myanmar coup," *Seafood Source*, 18 February 2021, <https://www.seafoodsource.com/news/aquaculture/eu-funded-mysap-aquaculture-program-suspended-following-myanmar-coup>.

<sup>5</sup> "New Zealand takes measures against Myanmar following military coup," Government of New Zealand, 9 February 2021, <https://www.beehive.govt.nz/release/new-zealand-takes-measures-against-myanmar-following-military-coup>.

<sup>6</sup> "Switzerland temporarily suspends aid payments to Myanmar," *Swiss Info*, 18 February 2021, <https://www.swissinfo.ch/eng/switzerland-temporarily-suspends-aid-payments-to-myanmar/46381184>.

<sup>7</sup> "Consolidated List of Financial Sanctions Targets in the UK," Office of Financial Sanctions Implementation, 25 February 2021,

---

[https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment\\_data/file/964719/Burma.pdf](https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/964719/Burma.pdf).

- <sup>8</sup> “UK sanctions further Myanmar military figures for role in coup,” Government of the United Kingdom, 25 February 2021, <https://www.gov.uk/government/news/uk-sanctions-further-myanmar-military-figures-for-role-in-coup-february-25-2021>.
- <sup>9</sup> “United States Targets Leaders of Burma’s Military Coup Under New Executive Order,” US Department of Treasury, 11 February 2021, <https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0024>.
- <sup>10</sup> “USAID Immediately Redirects \$42 Million in Response to the Military Coup in Burma,” USAID, 11 February 2021, <https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/feb-11-2021-usaid-immediately-redirects-42-million-response-military-coup-burma>.

## Annex II

### Non-exhaustive list of individuals and international companies disengaging from Myanmar and from military-affiliated enterprises since the coup

<i>No.</i>	<i>Company or individual</i>	<i>Country</i>	<i>Background</i>	<i>Action</i>
1	Axiata Group	Malaysia	Subsidiary edotco Group owns 3,150 towers in Myanmar, some of which are leased to MEC-owned Mytel. <sup>1</sup>	Axiata put off plans to sell US \$500 million stake in edotco. <sup>2</sup>
2	Coda Pay	Singapore	Provided cardless payment services to Mytel.	Coda removed Mytel from its portfolio of payment channels. <sup>3</sup>
3	HAECO Xiamen	Hong Kong, China	Signed a US \$4.8 million contract with Aero Sofi Co. Ltd. for VIP luxury refurbishment of an Airbus A319-112 once used by Myanmar Airways International. <sup>4</sup>	After the coup, HAECO informed OCCRP that the contract had been terminated in January 2021. <sup>5</sup>
4	Kirin Holdings	Japan	Joint venture partner in Mandalay Brewery and Myanmar Brewery with MEHL.	Kirin will terminate both ventures by the spring or within a year. <sup>6</sup>
5	Korean Air Cargo	South Korea	Rented office in Myawaddy Bank Luxury Complex, which is owned by MEHL. <sup>7</sup>	Korean Air will move its office to a new location. <sup>8</sup>
6	Lim Kaling	Singapore	Owned a one-third stake in RMH Singapore Pte. Ltd., which operates joint venture Virginia Tobacco Company with MEHL.	Decided to dispose of his stock in the company and exit the investment in response to the coup. <sup>9</sup>
7	Posco International	South Korea	Joint ventures partner with MEHL in Myanmar Posco C&C Company Ltd. and Myanmar Posco Steel Company Ltd.	Posco has suspended dividends until MEHL proves previous dividends were not used for purposes that violated human rights. If proven otherwise, Posco will consider a thorough review its joint ventures and might follow the precedent of Kirin Holdings. <sup>10</sup>
8	Transworld Group Singapore	Singapore	Used Ahlone International Port Terminal 1, which is owned by MEC.	Transworld Group will no longer use military-owned ports in Yangon. <sup>11</sup>
9	TRD Singapore	Singapore	Sold Orion-7 drone signal disruptor to the Myanmar police.	TRD Singapore cancelled a deal to sell anti-drone products to Yangon International Airport and will not supply Myanmar with anti-drone products while under the regime. <sup>12</sup>

No.	Company or individual	Country	Background	Action
10	Vero	Thailand, Vietnam, Myanmar, Indonesia	Public relations firm.	Vero will no longer represent military-owned companies. <sup>13</sup>
11	Woodside Petroleum	Australia	Has one of the largest offshore petroleum acreage holdings in Myanmar. Partners with Total and MRPL E&P in a joint venture developing A-6, Myanmar's first ultra-deepwater gas project.	Woodside will de-mobilize its entire offshore exploration drilling team and halt any business decisions until the situation has improved. <sup>14</sup>

- <sup>1</sup> "Nodes of Corruption, Lines of Abuse," Justice For Myanmar, 20 December 2020, [https://jfm-files.s3.us-east-2.amazonaws.com/public/JFM\\_Nodes\\_of\\_Corruption\\_high\\_res.pdf](https://jfm-files.s3.us-east-2.amazonaws.com/public/JFM_Nodes_of_Corruption_high_res.pdf).
- <sup>2</sup> "Myanmar's Axiata Group shelves plans for sale of stake in tower unit," *Reuters*, 25 February 2020, <https://www.reuters.com/article/axiata-results/malaysias-axiata-group-shelves-plans-for-sale-of-stake-in-tower-unit-idUSL1N2KV0FB>.
- <sup>3</sup> "Coda Pay Removed From 'Dirty List,'" Burma Campaign UK, 2 March 2021, <https://burmacampaign.org.uk/coda-pay-removed-from-dirty-list/>.
- <sup>4</sup> "Myanmar military Airbus deals for troop transport and luxury travel," Justice For Myanmar, 8 December 2020, <https://www.justiceformyanmar.org/stories/a-dangerous-use-of-public-funds-myanmar-military-airbus-deals-for-troop-transport-and-luxury-travel>.
- <sup>5</sup> "Hong Kong Firm Cancels Contract with Myanmar Military After OCCRP Investigation," Organized Crime and Corruption Reporting Project, 10 February 2021, <https://www.occrp.org/en/37-ccb/ccb/13827-hong-kong-firm-cancels-contract-with-myanmar-military-after-occrp-investigation>.
- <sup>6</sup> "Statement on the situation in Myanmar," Kirin Holdings, 5 February 2021, [https://www.kirinholdings.co.jp/english/news/2021/0204\\_01.html](https://www.kirinholdings.co.jp/english/news/2021/0204_01.html).
- <sup>7</sup> Sales office address listed as Room No. 601 & 603, 6th Floor, Tower-B, Myawaddy Bank Luxury Complex, No.151, Wardan Street, Corner of Bogyoke Aung San Road, Lanmadaw Township, Yangon, Myanmar, [https://cargo.koreanair.com/Branch-Details?airport\\_code=RGN](https://cargo.koreanair.com/Branch-Details?airport_code=RGN).
- <sup>8</sup> "Korean Air to move Yangon office from military-owned offices," Burma Campaign UK, 16 February 2021, <https://burmacampaign.org.uk/korean-air-to-move-yangon-office-from-military-owned-offices/>.
- <sup>9</sup> "Statement by Mr. Lim Kaling on the Situation in Myanmar," Justice For Myanmar, 9 February 2021, <https://twitter.com/JusticeMyanmar/status/1358922269024681984?s=20>.
- <sup>10</sup> "Posco's Response," Business & Human Rights Resource Center, 15 February 2021, <https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/poscos-response/>.
- <sup>11</sup> "Transworld removed from 'Dirty List,'" Burma Campaign UK, 23 February 2021, <https://burmacampaign.org.uk/transworld-removed-from-dirty-list-will-no-longer-use-military-ports/>.
- <sup>12</sup> "Singapore anti-drone firm cuts Myanmar ties after coup," *Reuters*, 19 February 2021, <https://www.reuters.com/article/us-myanmar-politics-singapore/singapore-anti-drone-firm-cuts-myanmar-ties-after-coup-idUSKBN2AJ0XF?il=0>.
- <sup>13</sup> "PR firms distance themselves from military as brands navigate Myanmar coup," *Provoke Media*, 5 February 2021, <https://www.provokemedia.com/latest/article/pr-firms-distance-themselves-from-military-as-brands-navigate-myanmar-coup>.
- <sup>14</sup> "Woodside statement on Myanmar," Woodside Australia, <https://www.woodside.com.au/what-we-do/international-developments-marketing-and-exploration/myanmar>.

## Annex III

### The Situation of Human Rights in Myanmar in 2020 and Up to the Coup d'état

#### Introduction

1. This report is submitted as an annex to the Special Rapporteur's main report. In this annex, the Special Rapporteur reflects on the human rights situation in 2020 and up to the military coup in Myanmar. If not for the coup d'état on 1 February, this annex would have reflected the main components of the Special Rapporteur's report to the Human Rights Council and recommendations to the Myanmar government, Ethnic Armed Organizations, and the International Community.

2. This annex also addresses the Special Rapporteurs mandate of conducting thematic research to assess compliance with the Independent International Fact-Finding Mission on Myanmar's recommendations. For purposes of this annex, the Special Rapporteur examines the extent to which international businesses and member states heeded the call to end business interests with Myanmar military-owned enterprises and to cease arms transfers to the military. See appendix I for charts summarizing the findings.

#### I. Democratic space prior to the military coup

##### General elections

3. On 8 November 2020, Myanmar held multi-party elections. Those deemed eligible to vote could choose candidates from a wide spectrum of political parties in addition to the ruling National League for Democracy (NLD) and the Myanmar military-affiliated Union Solidarity and Development Party (USDP). Since 2015, the political landscape has developed with new political parties and merged ethnic parties competing in elections. The ruling NLD party had a decisive electoral victory, winning 71 percent of seats in both upper (Amyotha) and lower (Pyithu) houses of Parliament. This margin provided the NLD with a more than two-thirds majority in the Union Assembly (Pyidaungsu Hluttaw). Had the parliament been allowed to convene, the NLD would have had a greater capacity than in the previous parliament to pass new legislation that would meet the commitment that was made during the second Universal Periodic Review (UPR) cycle (the third cycle), to bring all relevant statutes in line with Myanmar's international human rights obligations.<sup>1</sup>

4. Although the general elections represented an important (and necessary) step in Myanmar's transition to a federal democracy, they were not flawless. The right to vote should extend to all regardless of ethnicity, race, and religion. Unfortunately, nearly the entire Rohingya community was disenfranchised.

5. Political party candidates were unable to engage in typical campaign activities due to COVID-19 restrictions. These restrictions presented the greatest challenge for new candidates who were seeking to introduce themselves to voters. Political parties and candidates with greater financial resources and presence on social media outpaced those with more limited resources. While the UEC provided political parties and candidates with access to state TV, only UEC-approved messaging was allowed to be broadcasted. During the campaign period, the Commission reportedly deleted parts of the speeches provided by at least two political parties, including a speech which reportedly contained reference to a UNICEF report on child poverty. Several candidates refused to participate under these conditions. This created a significant disadvantage for lesser-known candidates and political parties.

6. Additionally, out of seven Rohingya candidates who submitted nominations, only one Rohingya candidate in Yangon Region was permitted to stand for the 2020 election and no Rohingya could run in Rakhine State after all six candidates' nominations were rejected,

despite appeals to the UEC. The rejections appear to have been undertaken in a discriminatory manner based on ethnicity, where the candidates were reportedly subjected to stricter conditions and burden of proof than other candidates.

7. The absence of any Rohingya electoral candidates in Rakhine State and use of the term “Bengali” or “Kalar,” especially on social media during election campaigns, further perpetuated a hostile environment and discrimination against them. Two Muslim NLD candidates were elected to the Pyithu Hluttaw. The Special Rapporteur notes that this was a slight improvement from 2015 where no Muslim candidates contested the elections. He welcomed reports that the NLD resisted calls to replace Muslim candidates with Buddhists. When democracy is restored, he will urge the NLD to intensify efforts to ensure that Muslims and Rohingya, and all members of religious minorities in Myanmar, can freely enjoy their civil and political rights without discrimination or harassment.

8. Although there were more female candidates in 2020 compared to 2010, the proportion in this election remained at a low 16 percent.<sup>1</sup> This represents a significant underrepresentation of women. Temporary special measures are therefore required to ensure that Myanmar allows for a 30 percent “critical mass” of women parliamentarians in line with recommendations by the Committee on the Elimination of Discrimination against Women.<sup>1</sup> Furthermore, the Myanmar military has not appointed any women to the unelected seats in the parliament that the constitution sets aside exclusively for the military. This means that women would need to win almost half of the seats elected democratically to reach this standard. Additionally, the UEC had no serving female commissioners or female staff in senior positions in its secretariat. Several political parties reportedly decided to implement special measures in the absence of a normative framework at the Union level and nominated several female candidates for lower house positions.<sup>1</sup> This is a notable step forward and underscores the need for similar measures to ensure full participation and representation of women.

9. Persons with disabilities faced widespread discrimination in the elections. Less than a third of all polling stations in Myanmar were reportedly accessible to persons with disabilities, for example, and there is no evidence that any form of accommodation was otherwise made. A comprehensive review and assessment of obstacles to the enfranchisement of persons with disabilities should be made in close consultation with persons with disabilities and organizations of persons with disabilities. This should include the right to vote, the right to seek political office, and the right to participate fully in the political process.

10. Elections were cancelled due to alleged security reasons in several townships in Rakhine and Chin States, and in parts of Shan, Kachin, Karen, and Mon States, and Bago Region, exacerbating the affected communities’ distrust of Government. In Rakhine State, the government cancelled elections in nine townships (Pauktaw, Ponnagyun, Rathedaung, Buthidaung, Maungdaw, Kyauk Taw, Myebon, Minbya, Mrauk-U) and partially cancelled voting in four (Kyaukpyu, Ann, Sittwe, Toungup) – disenfranchising an estimated 1.2 million people or some 60 percent of eligible voters, most of whom were ethnic nationalities. Uneven information sharing on voter eligibility, rights, and procedures, as well as the non-posting of voter lists were obstacles that also reportedly prevented certain populations from exercising their political rights. There was a reported lack of transparency and consistency in the criteria of the UEC for cancelling polls due to security concerns, given that voting was also cancelled in townships in Shan State with no active armed conflict.

11. It is precisely in areas affected by hostilities that free, fair, and genuinely competitive elections are most important. For elections to be legitimately cancelled, authorities should apply the proportionality principle, whereby, in this case, security concerns were sufficiently great to offset the imperative of holding fair, inclusive elections. A ballot must always be preferable to a bullet. As in 2015, voting in non-government controlled areas (NGCA) in the north and some areas in the southeast of Myanmar reportedly did not take place. In Kachin and northern Shan states, internally displaced persons residing in government-controlled areas were generally able to vote in their areas of displacement; the National Registration and Citizenship Department (NRCD) made efforts to issue citizenship scrutiny cards (CSC) and household lists, and some flexibility was reportedly exercised around required documents and inclusion in voters’ lists. Polls were, however, cancelled in 192 village tracts (11

townships) in Kachin State, including contested areas and NGCAs. Around a reported 21,000 internally displaced people of voting age (out of 39,000 IDPs) living in Kachin NGCA, as well as in Shan and Rakhine, could not vote and faced challenges travelling to government-controlled areas.

### **Freedom of expression, peaceful assembly and association**

12. Notwithstanding the government's legitimate concerns about controlling the spread of COVID-19, the right to peaceful assembly during election periods is particularly important. Although the right is safeguarded by Article 354(b) of the Constitution, it is undermined in practice by the Peaceful Assembly and Peaceful Procession Law. The law, which has a notification regime, includes broad legal provisions in which peaceful assemblies can be denied for vague, highly subjective reasons including that the assembly not cause "annoyance," the reciting of unapproved "chants," nor the "spread" of "rumors or incorrect information" (Article 11). Violations of these broad provisions are punishable by up to six months of imprisonment and/or a fine (Article 19).

13. During the pre-election period, the authorities detained several students who joined protest or sticker campaigns that were critical of the government or the Myanmar military, including specific government policies such as a mobile internet shutdown or the identification of abuses by the Myanmar military in Rakhine and Chin States. Convictions followed for at least 34 students, two of whom received multiple sentences of over six years' imprisonment. Two others were sentenced to more than one year. These laws and their enforcement violate the fundamental right to freedom of expression. Additionally, in November, the ILO Governing Body expressed concern over charges made against trade unionists in Mandalay for staging a protest in 2019 and the use of the law to restrict their right to freedom of assembly.<sup>1</sup>

14. Despite the informal ceasefire between the Myanmar military and the Arakan Army, the government instructed all mobile telecommunications operators to extend suspension of 3G and 4G mobile Internet services from the lead up to Election Day until the end of March 2021. Eight townships in Rakhine and Chin States were affected, specifically in Buthidaung, Rathedaung, Mrauk-U, Ponnagyun, Myebon, Kyauktaw, Minbya, and Paletwa. The Special Rapporteur notes that this arbitrary restriction, which has been in place for more than a year and half, represents one of the longest Internet shutdowns anywhere in the world. It is a continuing violation of the fundamental right to freedom of expression and it puts lives in serious danger. Without reliable mobile Internet access, people in Rakhine and Chin States are unable to obtain information and updates on issues that impact their lives and wellbeing, such as COVID-19 or information about the resumption of hostilities. It is also highly discriminatory, as it adversely impacts specific ethnic groups in Myanmar that live in those townships, such as Rakhine, Rohingya, Kaman, Mro, Daingnet, Khami, and Chin. Tellingly, the government announced that the suspension of Internet service would be lifted but then only permitted 2G connectivity. This allowed the claim to be made that Internet connectivity had been restored, while continuing to deny functional access.

15. States have an obligation to protect freedom of expression, offline and online, especially during election periods. Internet and telecommunications shutdowns prohibit access to, and the dissemination of, information. Restrictive policy measures formulated on the basis of overly broad justifications without due regard to the principle of proportionality runs contrary to international human rights law. For restrictions on the right to freedom of expression to be lawful, they must be provided for in law, applied only in specific circumstances to protect the rights and reputation of others, or to ensure national security, public order, public health, or public morals, and be necessary and proportionate. The broad Internet ban in Rakhine State does not meet that criteria. As of the time of writing, the Special Rapporteur had received reports that the Myanmar junta restored mobile Internet access in Rakhine State following the coup.

16. Hate speech, disinformation, and misinformation were prevalent before and after the election on social media. With the help of information classifier algorithms in the Burmese language, photo detection tools, country experts, and civil society, Facebook reported that

they were able to address most hate speech on their site. Content demotions or page removals followed. It also reported that it proactively tackled disinformation and misinformation. It reportedly launched several actions against inauthentic behavior by actors and networks allegedly linked to military propaganda, as well as the manipulation of people. They also demoted reportedly fraudulent election content. Concerns have been raised about the inconsistency of Facebook's handling of fraudulent content, including the retention of pages run by the Myanmar military, as well as the amount of time that it takes to take action. Moreover, Facebook did not act on calls from human rights defenders to stop the Myanmar military from using Facebook to recruit members and to stop the Myanmar military from promoting its businesses, including subsidiaries belonging to Myanmar Economic Holdings Limited and Myanmar Economic Corporation on Facebook. These companies' profits from help fund the military, which engages in atrocity crimes. As of the time of writing, even post-coup, these businesses continue their presence on Facebook, including Innwa Bank, Royal Sportainment Complex, Hanthawaddy Golf Course, and others.

17. Military and state authorities targeted journalists and media professionals for prosecution during the election campaign. Legal actions brought against them were commonly based on vague sections in the Telecommunication Law or Penal Code, typically Sections 66(d) and 505(b) respectively. Interventions by the Myanmar Press Council on some of the actions that the Myanmar military initiated against the media have led to charges being dropped. The same provision, Section 66(d) of the Telecommunication Law which outlaws the legally undefined action of defamation, is also frequently used to file charges against private citizens. In total, it is reported that during the current legislative period, 539 lawsuits have been brought against 1,051 individuals, 495 of whom are civilians, and 326 activists, and 67 journalists/media professionals. Significant reform will be required for Myanmar to meet international standards.

### **Political Prisoners**

18. Regrettably, arbitrary detentions increased in 2019 and 2020. Throughout 2020, the increase in political prisoners was due primarily to peaceful protests and activism, land disputes, and armed conflict. As of December 2020, there were a reported 601 political prisoners. Forty-two were incarcerated while 559 were awaiting trial, 196 of whom remained in detention. This is a dramatic 74 percent increase from the 345 political prisoners at the beginning of 2019, which included 33 incarcerated persons, 78 awaiting trial inside prison, and 234 awaiting trial outside prison. The number of political prisoners rose steadily throughout the first half of 2019 and plateaued around 600 individuals until gradually decreasing to 507 individuals in the first half of 2020. The decrease in numbers was short-lived as the Government continued to abuse the restrictive colonial- and military-era sections 66(d) and 505(b) to arrest and convict journalists, student and labor activists, farmers, civilians with alleged ties to ethnic armed organizations, and others for the remaining duration of 2020. See appendix II for a chart showing the increase in political prisoners from 2016 to 2020.

19. The Government continued to grant amnesty to political prisoners throughout 2019 and 2020, though they made up a small fraction of total prisoners released. In 2019, three separate presidential pardons released 25 political prisoners along with approximately 23,000 prisoners. Among those 25 political prisoners were Kyaw Soe Oo and Wa Lone, two Reuters reporters imprisoned in 2018 for their investigation into the Inn Din massacre. In 2020, only 10 political prisoners were released in a group of 24,896 prisoners pardoned on 17 April 2020. Members of the Peacock Generation, a "thangyat" troupe imprisoned in 2019 for defaming the military in a satirical performance, and hundreds of others remain imprisoned for their political activities.

20. Arbitrary arrests and detentions significantly increased in 2021 following the military overthrow of the government. At the time of writing, reports of these detentions are increasing daily. There is a recurring pattern in which family members are not provided information on the location or well being of those detained, making these situations tantamount to enforced disappearances.



## **Filtering, interception, and surveillance of communications**

21. Prior to the coup, worrying trends in Myanmar's surveillance efforts were emerging. Specifically, the Special Rapporteur received reports of filtering information and blocking websites, including ethnic media sites, that were critical of the government or the military, or otherwise unwelcome by the authorities. This constitutes a violation of the right to freedom of expression. Myanmar should take immediate steps to withdraw the legal provisions allowing for the blocking of websites without due process.

22. In September 2020, Justice for Myanmar, an organization publishing information on the business dealings and relationships of the country's military, had their website blocked, and mobile operators were reportedly requested to filter their name. The government relied on the draconian and overly broad legal provision in Section 77 of the 2013 Telecommunications Law to intercept, filter, survey or suspend communications. It was also used to control the use of telecommunication service and equipment without civilian oversight, due process, or judicial safeguards. This violates international human rights law. These provisions of laws should be stricken.

23. Even before the coup, plans were in place to increase the capacity for government mass surveillance and the interception of communications in Myanmar. Under a new policy, the government would be able to directly tap into the datasets of telecommunications companies without restriction or even a requirement that the company is informed which communications are being intercepted. This would significantly increase the government and Myanmar military's interception and surveillance capabilities without independent judicial oversight. This policy would create a powerful surveillance state that would make citizens vulnerable to government or military surveillance in a country with a manifestly poor legal framework to protect the right to privacy and freedom of expression. Once a democratically-elected government is restored, government leadership must cease all efforts at mass, unfettered digital surveillance.

## **II. Protection of civilians**

### **Conduct of hostilities, killing, and maiming**

24. Myanmar's security situation in 2020 was characterized by intensified armed conflict across Rakhine State and Paletwa Township in southern Chin State, in or near populated areas; ongoing fighting in northern Shan State; sporadic clashes in Kayin State (Karen State); and recently clashes in Bago East, with lingering impacts of conflict in Kachin State.

25. Since the conclusion of the general election on 8 November 2020, the intensity of armed clashes reduced significantly in Rakhine and Chin states, with no armed clashes reported between the Myanmar military and the Arakan Army (AA) since 12 November. The apparent thaw in relations between the warring parties and the discussions between them, however tentative, raises some hope for peace in the area.

26. Between January and October 2020, there was a marked increase in intensity of fighting in Rakhine and Chin states, with a discernible pattern of attacks against non-combatants, including the indiscriminate use of heavy weaponry in civilian areas. In 2020, at least 226 people were killed in armed conflict in Rakhine and Chin states with another 555 reported wounded. Throughout that period, the UN Human Rights Office documented a pattern of violations by the Myanmar military, including the targeted use of heavy weaponry on civilian areas, disappearances and extra-judicial killings, torture and deaths in custody, and the use of airstrikes and landmines. In September 2020, a report by the High Commissioner for Human Rights outlined that war crimes and crimes against humanity may have been perpetrated by the Myanmar military in the course of the conflict in Rakhine and Chin states and called for an investigation (A/HRC/45/5). The report outlined how attacks affected members of a wide range of ethnic groups, including Rakhine, Chin, Mro, Khumi, Kaman, Maramagyi, and Daignet people.

27. In northern Shan State, armed clashes continued between the Northern Alliance (Kachin Independence Army, the AA, Ta'ang National Liberation Army, and Myanmar National Democratic Alliance Army) and the Restoration Council of Shan State, a signatory to the National Ceasefire Agreement (NCA). The population continues to be subjected to forced recruitment, abduction, arbitrary arrest, and injuries due to landmine contamination, severely impeding movement, access to livelihoods, and compromising the civilian character of IDP camps. Despite fewer clashes during the reporting period, tensions between the Myanmar military and the Kachin Independence Army appeared to be mounting since mid-2020. Forced recruitment, however, continues in Kachin State, as well as killing, maiming, and assault.

28. The end of 2020 marked a visible change in relationships between the Myanmar military and Ethnic Armed Organisations (EAOs) in South East Myanmar. These organisations – notably the Karen National Liberation Army (also signatory to the NCA) – demanded the withdrawal of the Myanmar military's presence in the EAOs' controlled areas, citing Article 3 of the NCA. There were skirmishes between the Myanmar military and the KNLA in Kayin (Karen) State throughout 2020, which extended to the Bago East region at the end of 2020. Close to 4,000 civilians were displaced as a result. The Special Rapporteur echoes the concerns raised by many local civil society organizations regarding escalating tensions in Kayin (Karen) State and calls for the withdrawal of Myanmar military troops in these ethnic areas.

29. During the first 10 months of 2020, the Mine Risk Working Group reported 217 casualties. Rakhine State accounted for approximately 50 percent of the total number of casualties, where 108 casualties were recorded in 2020, compared to 45 in 2019, representing a 240 percent increase.<sup>1</sup> Shan and Kachin represented 26 percent and 10 percent of the total number of casualties respectively. In militarized and/or conflict-affected areas, arbitrary detention (short-term detention at military checkpoints, and longer-term detentions) was also reported, with some IDPs accused of association with unlawful organizations/terrorism.

30. Clashes increasingly took place in more populated areas and along main roads and waterways. As a result, there were hundreds of casualties from stray bullets, crossfire, landmines, and improvised explosive devices. Rights violations attributed to the Myanmar military and the AA were reported. The deployment of additional security forces and the setting up of new checkpoints along main roads in various townships have caused more anxiety among and difficulties for villagers, including delayed access to humanitarian aid. Use of civilian vehicles/transport and the occupation, damage to, and use of civilian properties (including schools and religious sites) by parties to the conflict were also reported. With continued restrictions on rights – including freedom of movement and access to livelihoods and basic services – and ongoing reports of harassment, arbitrary arrest and detention, forced labour, physical threats, and violence, the conflict has heightened the longstanding vulnerabilities of the Rohingya and other ethnic groups, including the Rakhine (Arakanese), Chin, Mro, Khumi, Kaman, Maramagyi, and Daignet people.

#### **Violating the International Court of Justice provisional measures order**

31. An Order by the International Court of Justice on 23 January 2020 in the case of *The Gambia v. Myanmar* instructed Myanmar to take all necessary measures to protect members of the Rohingya community from acts proscribed by the Genocide Convention. From 23 January 2020 to 22 January 2021, at least 33 Rohingya civilians were killed as a result of the conflict, with at least 39 others injured. According to information received by the Special Rapporteur, in the year following the ICJ's Provisional Measures Order, 19 Rohingya men, women and children were killed as a result of targeted or indiscriminate attacks by the Myanmar military; one was killed in a targeted killing by police; ten were killed as a result of landmines or unexploded ordnance; and two were killed in targeted killings by other unidentified armed groups. The 33 killed included 15 children and three women.

32. The following incidents are illustrative of the attacks on Rohingya civilians in 2020:

(a) On 12 February 2020, three Rohingya – two children and a civilian – were killed when a shell fired from a security outpost at a nearby bridge landed on a home in Buthidaung township;

(b) On 29 February 2020, six Rohingya civilians were killed in Mrauk-U township when the Myanmar military fired indiscriminately for an hour and a half on a Rohingya village after a vehicle in their convoy was damaged in an explosion;

(c) On 5 October 2020, three Rohingya civilian who worked as vegetable sellers, were shot dead by the Myanmar military in Minbya township after they failed to stop a boat that they were traveling in;

(d) On 5 October 2020, two Rohingya teenagers were killed by bullet wounds that were inflicted in an exchange of fire between the Myanmar military and the AA. The two teenagers were among 15 abducted by the Myanmar military in two neighboring Buthidaung township villages that morning and incurred the injuries after being used as “human shields” by the Myanmar soldiers who abducted them.

33. See appendix III for an accounting of reported killings and serious injuries against the Rohingya, in violation of the ICJ order.

34. In addition to the killings of Rohingya by the Myanmar military, scores more were injured as a result of incidents similar to those described above and Rohingya are among the thousands of people who have been internally displaced by the conflict. Those displaced have experienced severe food and other shortages during a time when Myanmar, like the rest of the world, is dealing with the COVID-19 pandemic. An internet blackout across most of the areas affected by the conflict prevented people living in these areas from receiving and sharing information during a critical time, while travel restrictions have prevented journalists and others from reporting on the conflict. At the same time, Rohingya continue to be subject to severe restrictions on movement within Myanmar and efforts continue to enforce members of the community to accept the National Verification Card, a form of identification which may preclude future efforts by individuals to access their citizenship; while a further 130,000 Rohingya IDPs – separate and distinct to those displaced by the ongoing conflict – continue to reside in camps in central Rakhine nearly nine years after those camps were established.

#### **Arbitrary Arrests and Detentions, Torture, and Enforced Disappearances in Rakhine and Chin State**

35. The armed conflict between the Myanmar military and the AA, recognized by the International Committee of the Red Cross as a non-international armed conflict, began in December 2018 in Rakhine and Chin states and expanded in scope and intensity until the general election in November 2020. The military’s longstanding strategy for fighting ethnic armed groups EOAs such as the AA is known as the “Four Cuts Policy,” so-called as it seeks to cut armed groups off from funding, food, intelligence, and recruits from the local population. Consistent patterns of attacks by the Myanmar military against non-combatants, including enforced disappearances, arbitrary arrests and detentions, torture and other cruel, inhumane or degrading treatment or punishment, and extra-judicial killings of civilians have been documented since the beginning and throughout the conflict. In keeping with the Four Cuts Policy, the Myanmar military’s strategy is to target the support of the AA from the local population, relying on demonstrative acts of violence that do not appear to distinguish between AA fighters and Rakhine civilians. While the victims of targeted attacks were largely ethnic Rakhine, other ethnic minorities, particularly Rohingya, were also targeted. In cases of arrests, detention, and extrajudicial killing, the Myanmar military seemed less concerned by any link between the suspect and the AA, rather their main focus appeared to be to instil terror among the civilian population.

36. In more than two years of fighting between the Myanmar military and the AA, there have been dozens of cases of arbitrary arrest of civilians by the Myanmar military on accusations of ties to the AA. Arrests of large groups of men were routinely documented throughout the conflict and a pattern was observed whereby arrests were carried out in villages adjoining areas where AA attacks on the Myanmar military had been carried out in the days before. According to consistent witnesses’ statements, those detained were often of fighting age and many were detained because they were not native to the village they were found in or because they had marks on their bodies consistent with crawling through vegetation, which the Myanmar military apparently interpreted as conclusive that the individuals were involved in AA manoeuvres. In several instances, entire male populations

of villages were detained and questioned. In some cases, the men were blindfolded. Instances of arbitrary detentions increased markedly in frequency following the 23 March 2020 Presidential Order that designated the AA as a terrorist organization.<sup>1</sup> According to local civil society, the Myanmar military arrested more than 360 civilians who were convicted or are awaiting trial, while only 78 were released.

37. In the overwhelming majority of cases of arbitrary detention investigated, torture and other ill-treatment has been documented. Detainees, family members, and lawyers relayed detailed accounts of beatings and instances of burning detainees' flesh with metal rods, the extraction of fingernails, and electrocution. For the most part, arrests were carried out by Myanmar military soldiers and torture almost exclusively in military custody. Detainees are usually held in military barracks for a period of days or weeks, when they are eventually transferred to police custody and criminal cases are initiated against them. Torture usually stopped once detainees were handed over to police. Several individuals provided information concerning loved ones who died in custody. In many of these cases, the body of the detainee was not handed over to the family. In cases where families have seen the bodies of deceased relatives, they described marks that they believed were the result of beatings and electrocution. In 2019, detainees in one instance were shown the dead body of a man that was detained with them during interrogation.

38. Myanmar military units active in northern Rakhine State have an established practice of arbitrary arrests and deaths in their custody. Between 2019 and 2020, there were nine separate instances of deaths in military custody that resulted in 20 fatalities. Twenty-three others are missing and presumed dead following a series of enforced disappearances by Myanmar military Battalion 55 in Kyauktaw township in March 2020 (described below). Given the difficulties in gathering information resulting from an Internet blackout and the ban on media access to the conflict areas, it is probable that this figure does not reflect the full extent of deaths in military custody in Rakhine State over this period. On 26 February 2020, at least 20 people were arrested – 13 women and seven men – near Taung Shay Daung Pagoda in Kyautaw township. All 13 women and one man were released shortly later, but three of the other six men died in custody. Three men were traders of small goods who had plied routes in the area for almost 20 years. One of the men was reportedly hung from a tree by his feet, beaten, and burnt with boiling water. Soldiers reportedly stabbed detainees with knives and forced them to drink noxious substances. In another incident in Mrauk U on 27 September 2020, soldiers of the military's battalion 377 stopped a taxi driver at a checkpoint and took him to the battalion base. His body was returned to his family the next day with visible wounds on his body, and with his hands and legs broken. He had been shot in the head.

39. Myanmar military Battalion 55 displayed a particularly clear pattern and practice of conduct that repeatedly amounted to serious human rights violations, including deaths in custody, enforced disappearances, and the use of torture. Three men died in custody after being detained at Taung Shay Daung Pagoda, as described above. Elements from Battalion 55 carried out a series of arrests in Tin Ma Thit and Tin Ma Gyi villages in Kyauktaw in March 2020. According to multiple eyewitnesses, soldiers took 21 individuals into custody and have since been unaccounted for. They are presumed dead one year later. Myanmar military Battalion 55 never acknowledged the detention of these individuals and never accounted for their presence. As a result, these cases amount to enforced disappearances.

### **Children in armed conflict**

40. Violations of international humanitarian and human rights laws as well as impunity for violations in Rakhine State were pervasive during the reporting period. Serious incidents were reported, including the death of two children and the maiming of another by artillery fire in Myebon Township on 10 September, the killing of two children as they were used as human shields in Buthidaung Township on 5 October, and the death of a boy hit by an artillery shell in Mrauk-U Township on 22 October.

41. According to a UNICEF report, at least 121 incidents involving landmines, explosive remnants of war (ERW), and other explosive hazards took place in the country during the first 10 months of 2020. They killed at least 57 people and injured 160 more, indicating an upward trend in casualties in 2020 compared to 2019, when 57 people were killed and 170

injured in the course of the entire year. The highest number of casualties in 2020 was reported in Rakhine State, with 37 people killed and 71 injured. Rakhine State also accounted for the highest rate of child casualties, with 13 children killed and 34 injured, representing over 44 percent of the total number of people killed or injured across the state, compared to two children injured in Kachin State, and two killed and 18 injured in northern Shan State. Incidentally, in 2020, children represented 34 percent of casualties from landmines and unexploded ordnances (UXOs) countrywide with Rakhine State, accounting for the highest rate (44 percent) of child casualties.

42. In conflict-affected areas, armed conflict presents a significant obstacle to access to education. The majority of incidents in the reporting period took place in northern Rakhine State and Paletwa Township in neighbouring Chin State. The conflict regularly disrupted education for students in these areas.

43. While high schools briefly reopened for approximately one month between 21 July 2020 and 27 August 2020, nearly half the schools in Paletwa Township were reportedly unable to reopen due to the ongoing conflict, and experienced a shortage of teachers ahead of the new academic year, after nearly 200 teachers had applied for relocation due to insecurity in the region. After schools were forced to shut nationwide following the second wave of COVID-19, schools in Myanmar remained closed for the remainder of 2020. At present, the Ministry of Education was expected to roll out its home-based learning programmes in early 2021 to support students in continued learning for the academic year 2020/21. However, distribution of physical copies of home-based learning materials is limited to a relatively small number of townships nationwide, and it is anticipated that students from lower-income families, or living in conflict-affected and rural areas, may not be able to access home-based learning. As a result, the pandemic poses a significant risk of exacerbating existing disparities in access to education and learning outcomes.

## **Freedom of movement**

44. The Rohingya remain cut off from livelihoods, education, and basic services due to ongoing, severe movement restrictions. Reports note impediments to accessing quality medical care were especially problematic during the COVID-19 pandemic. The inability of IDPs to temporarily return to their lands at harvest time has further undermined their self-reliance. Displaced communities have recently described being afraid of going back to their villages due to the presence of landmines within and around their villages. This creates substantial barriers to durable solutions for this oppressed community.

45. Virtually all Rohingya (excluding the very small number who hold citizenship cards) require authorization to leave Rakhine State and to travel outside of their villages or townships within Rakhine State. This time-limited authorization is exceedingly difficult to obtain, considering the administrative and financial requirements, making it unattainable for most. Permission and documentation are needed even to travel short distances from their township and/or village tracts (including to urban areas within townships), severely restricting access to livelihoods as well as basic and life-saving services. Further movement restrictions in some locations were observed with the introduction of new requirements for people to hold National Verification Cards, including for travel within townships. Rohingya can only obtain such a card if they identify themselves as “Bengali” and self-identify as non-indigenous to Myanmar.

46. As part of the Myanmar New Year presidential pardon in April 2020, authorities withdrew all charges against Rohingya arrested for travelling without documents and pardoned those convicted of the same charges. Over 880 Rohingya were consequently released from arrest or detention and returned to Rakhine State. Subsequently, it was observed that Rohingya intercepted en route within Myanmar without requisite documentation had been apprehended and then returned to Rakhine State. They were denied the right to freedom of movement and forcibly returned but charges were not filed. No official or publicly available statement was made by the authorities in this regard. The Special Rapporteur notes reports that treatment of those apprehended has also been inconsistent, ranging from timely release (in line with COVID-19 measures) to prolonged detention in

police stations, prison, or quarantine facilities. But the right to freedom of movement is being consistently denied.

47. An estimated 600,000 vulnerable, stateless Rohingya still live in Rakhine State, including some 130,000 whom the government has confined to IDP camps in central Rakhine since 2012. The cumulative effect of the armed conflict, COVID-19, and attendant measures comprising curfews and other movement restrictions as well as mobile data/internet shutdowns, exposes already vulnerable populations (including IDPs in protracted situation and ongoing new displaced populations), to even greater risks, and significantly impacts access to livelihoods and essential services. While restrictions on movement affected all communities, the Rohingya faced additional obstacles/threats – for instance, when seeking safety or accessing life-saving services at night – due to pre-existing movement restrictions. The pandemic exacerbated longstanding prejudices and negative rhetoric against the Rohingya in Rakhine State (i.e. in relation to “illegal” cross-border movements) accompanied by increased calls for the Government to control the country’s borders.

48. In Rakhine State, Rohingya and other communities of ethnic nationalities, including Rakhine (Arakanese), Chin, Mro, Khumi, Kaman, Maramagyi, and Daignet are most susceptible to extortion by state security forces when attempting to access livelihoods, services, education, or health care, not least when permission is required from authorities. Limitations on movement and other COVID-19 measures aggravated incidents of extortion. Extortion not only impedes daily activities but also compromises the already precarious safety and security situation, and overall protection/wellbeing of individuals and their community. Beset by structural poverty and formal and informal movement restrictions (including the frequent change in documentary and other requirements) that impede access to services and livelihoods, prolonged extortion erodes resilience, heightens risks of negative coping strategies (debt, gender-based violence, trafficking), and negatively impacts trust/confidence and community self-governance. Government authorities, such as local administrators, security forces (police, military), and Camp Management Committees (CMCs), have been the main perpetrators in the Rohingya camps. Incidents largely take place at checkpoints (both police and military) and in IDP camps, which includes distribution points. Those affected include men, women, and children passing through checkpoints. In IDP camps, families dependent on CMCs for approvals (to leave camps, visit clinics, or secure referral to hospitals) or for inclusion in household lists are prone to extortion perpetrated by the CMC members.

## **Humanitarian Access**

49. Throughout 2020, humanitarian organizations had varying degrees of difficulties gaining access to crisis-affected people in targeted locations due to security challenges and government restrictions. Access constraints imposed by the government since 2016 frequently resulted in difficulties and delays in assessing needs and implementing and monitoring response activities.

50. In Kachin State, despite a lull in conflict since 2018, access for many humanitarian organizations continued to be challenging. International humanitarian organizations have had very limited access to camps in Kachin Independence Organization areas that have hosted some 40,000 displaced persons since early 2016. Local partners continued to respond in these areas, albeit in challenging circumstances, with closures of the border with China in response to the COVID-19 pandemic further complicating movement, programming, and access to markets. In addition to the government’s non-issuance of travel authorizations for aid workers, poor infrastructure and monsoon flooding further complicated efforts to reach people in need in locations across Kachin State, undermining the quantity, quality, and sustainability of assistance and services provided to IDPs and host communities.

51. Permission for humanitarian actors to access areas in Southeast Myanmar remain limited, particularly in areas controlled by EAOs, impacting delivery of assistance to displaced communities.

52. In northern Shan State, sporadic outbreaks of fighting seriously impacted the civilian population, in addition to the many of challenges noted in relation to neighboring Kachin

State. Securing travel authorization is particularly challenging for UN and INGO partners attempting to access locations hosting internally displaced persons. Organizations operating in these areas also faced challenges relating to poor infrastructure and military checkpoints.

53. In Rakhine and Chin states, national and international humanitarian organizations continued facing increasing challenges in reaching affected people despite an agreement reached with UNHCR and UNDP. Many areas were cut off due to restrictions including shifting travel authorization requirements, insecurity, landmines, or poor infrastructure. This has exacerbated already limited access in many parts of Rakhine State. Access to sites hosting people displaced by the armed conflict between the Myanmar military and the AA has been particularly challenging, especially in rural areas, with travel authorization often limited to particular sectors and granted for short periods of time, impeding the provision of quality, predictable humanitarian assistance and services.

#### **Impact of COVID-19 on humanitarian access in Rakhine**

54. The government imposed stringent measures in Rakhine State after the first locally transmitted COVID-19 case was diagnosed in the state in mid-August, which severely impacted the delivery of humanitarian aid. These measures included the full suspension of activities of humanitarian organizations whose staff tested positive, including activities such as mobile-clinic services, quarantine for primary and secondary contacts, and a requirement for frontline humanitarian staff to undergo testing before resuming their activities. The Rakhine State Government limited the humanitarian response to “essential assistance,” which initially only included activities, such as health, food support, water and sanitation, and COVID-19 response. The State Government also imposed restrictions on the movement of humanitarian personnel into and between camps and displacement sites and instructed humanitarian actors to hand over supplies to camp management committees and/or local authorities. It is reported that around half of the activities were partially disrupted and one third fully disrupted.

### **III. Statelessness, internal displacement and the right of return**

#### **Statelessness**

55. No tangible progress was reported in improving the situation of the Rohingya with regard to their legal status and right to a nationality, or restoring citizenship in line with the Government of Myanmar’s endorsed Advisory Commission on Rakhine State recommendations. Without reform of the 1982 Citizenship Law, discrimination based on an applicant’s ethnicity – in both law and practice – continues to impede the acquisition of citizenship documentation among minority groups, with the Rohingya being the most affected.

56. Citizenship remains inaccessible to almost all Rohingya. The citizenship process continues to lack transparency and involve prohibitively high unofficial fees and burdensome evidentiary and administrative requirements. Recent trends also indicate that the Rohingya are being issued Naturalized citizenship even when eligible for full citizenship. Access to civil and citizenship documentation remains challenging countrywide, with ethnic and religious minority groups being the most, but not exclusively, affected. Several reports have highlighted numerous barriers faced by different groups across Myanmar in obtaining nationality documents, including logistical, gender-based, administrative, and cost, as well as parallel administrative systems in non-governmental controlled areas (NGCA). Measures aimed at improving access to citizenship documents, such as streamlined procedures and mobile missions, apply exclusively to persons from the 135 officially recognized ethnic groups, despite that the origins and legal nature of the “official” list remain dubious. The burden of proof rests fully on the applicant, and officers mandated to determine nationality have a high discretion on the type and number of documents that they can request the applicant to submit. This results in a complex, lengthy, time consuming, and at times arbitrary and discriminatory, process preventing disadvantaged and vulnerable groups from realizing their right to nationality.

57. The Government of Myanmar had been planning to introduce a digitized identity management system (the e-ID system) to develop a digital population registry with biometric data of all individual residents. The plan would include the issuing of smart card IDs to registered individuals verified as citizens. While this would have advantages if implemented with critical protections in place, such a system has significant disadvantages under current conditions in Myanmar. The government, the military, and the private sector allegedly collect personal biometric data without comprehensive data protection legislation in line with international human rights law. This renders people in Myanmar vulnerable to abuse of their personal information without adequate independent oversight and protection of their rights. It is therefore necessary to ensure that personal biometric and identity information is adequately protected from undue interference or manipulation, including surveillance and interception of communications, and to guarantee effective civilian oversight and procedural safeguards of the population register. Developing a digital civilian-controlled population register is corollary to adopting legislation that is in line with international human rights law. Advancing a digitized identity management system without first addressing the gaps in the laws and their implementation will not only fail to address the underlying issues, but risk entrenching existing discrimination and rights deprivations.

### **Internal displacement**

58. Protracted and recurrent displacement, poor living conditions, dependency on humanitarian assistance, and the impact of COVID-19 on access to services and livelihoods have negatively impacted both displaced and non-displaced populations. In some cases, this has significantly exacerbated the existing challenges faced by marginalized communities. The Myanmar military-Arakan Army fighting contributed to the largest increase in displacement, with over 100,000 people displaced as of the end 2020. Humanitarian organizations project that one million people in Kachin State, northern Shan State, Rakhine State, southern Chin State, eastern Bago Region, and Kayin (Karen) State will continue requiring urgent humanitarian assistance in 2021; estimating 30 percent of IDPs as falling into the “extreme” severity of need, with close to 70 percent in the “severe” category.<sup>1</sup>

59. In Rakhine and Chin states, close to 50,000 people were forced to flee from their homes in 2020, and by the end of the year, around 100,000 people were displaced in over 194 sites in the two states. This increase in displacement compounded challenges faced by host communities that were in many cases also affected by the conflict, including growing landmine and unexploded ordnance contamination. Hostilities also hampered access to markets and livelihoods, with roads and waterway transportation regularly blocked by the parties, particularly in Paletwa Township in Chin State and the Dar Lett Village Tract in Ann Township in Rakhine, disrupting logistics and supply chains.

60. In central Rakhine State, 130,000 people, the vast majority of whom are stateless Rohingya, 54 percent of whom are children, were confined to what can best be described as desolate internment camps. Under the best of circumstances, they had extremely limited access to healthcare, even before the onset of the COVID-19 pandemic. In total, an estimated 600,000 Rohingya live in Rakhine State under highly repressive conditions that severely limit their ability to move or make a living, let alone access health care or education for their children. Conditions for Rohingya in Rakhine State appear designed to be destructive to the survival of the community.

61. In northern Shan State, clashes between the Myanmar military and Ethnic Armed Organizations (EAOs), especially with the Restoration Council of Shan State/Shan State Army (RCSS/SSA), led to the displacement of around 8,700 people throughout 2020. Namtu and Kyaukme townships registered the highest number of internal displaced persons, with 4,000 people displaced in Kyaukme in early October alone. Civilian casualties were reported in northern Shan State due to the armed clashes, as well as explosions of landmines and ERW. An estimated 9,700 IDPs remained in protracted displacement in sites in northern Shan State.

62. Despite a decrease in clashes between Myanmar military and the KIA in Kachin State since mid-2018, landmines and explosive hazards continue to pose a deadly risk to civilians.



Nearly 96,000 people remained in IDP camps established after fighting broke out in 2011, roughly 40,000 of whom are in areas controlled by non-state armed actors.

63. Access barriers remain in Kachin and northern Shan states for some 105,000 IDPs in protracted displacement and who continue to depend on humanitarian assistance to meet their basic needs. Of particular concern was the impact of COVID-19-induced restrictions on the Chinese border, which limited access to cross-border livelihoods and provision of food assistance to IDPs in NGCAs in Kachin State. Fear of the pandemic and shrinking livelihood opportunities resulted in increased IDP movements to and from their villages of origin, including to villages in militarized and/or contested areas where armed actors' positions and explosive remnants of war contamination risks remain.

64. Implementation of the National Strategy on the resettlement of internally displaced persons remained problematic. Concerns remained around the Government's approach of prioritizing quick, visible gains and infrastructure-oriented intervention, leading to the premature closure of camps and/or return of IDPs without guarantees of voluntariness, safety, and dignity. Humanitarian landmine-clearance has yet to be undertaken as mines continue to be used, and efforts to clear mines remain dependent on the fledgling peace process and stymied by trust issues between parties to the conflict. The 2012 Farmland Law links citizenship to the right to register and acquire the right to use farmland, while the revised 2018 Vacant, Fallow and Virgin Land Management Law classifies land not being used as vacant and available for grants of use rights to other parties – compromising the housing, land, and property (HLP) rights of stateless and displaced persons.

65. The Government's approach toward the closing the Kyauk Ta Lone IDP Camp in central Rakhine State demonstrates the gap between the principles set out in the National Strategy and facts on the ground. Concerns center around possible undue influence being exerted on affected communities – mostly Rohingya Muslims – to accept the relocation plan without safeguards of rights and pathways for freedom of movement. Occupants allegedly remain confined to their sites without freedom of movement to access education, markets, or health services, including shelter and Water, Sanitation, and Hygiene interventions requiring immediate interventions in some locations.

## **The right of return**

66. In 2020, the actual movement of IDPs to their villages of origin remained, at best, modest. In fact, rather than returning to live, many were only able to try to verify that the village continued to exist or try to undertake livelihood activities. Clearing landmines, engaging in meaningful consultations with IDPs about their interests and needs, addressing land rights, and promoting access to basic services and livelihoods remain key unresolved issues. The Special Rapporteur notes that in November and December, Government officials reportedly took steps to encourage populations displaced during the Myanmar military-AA armed conflict in several townships throughout Rakhine State to consider returning to their places of origin. These IDPs remain concerned about the resumption of clashes, the possible presence of landmines, access to services, and other relevant issues.

67. In Kachin State and, to a lesser extent, in northern Shan State, IDP movements from areas of displacement have been driven by a combination of self-initiated returns or relocations, local civil and faith-based organizations, and/or EAO arranged interventions, as well as some local Government supported programmes. Displacement fatigue on the part of IDPs and host communities, capitalizing on modest opportunities for improvement, have reportedly motivated these efforts, even if the solutions have been less than ideal or more transitory in nature.

68. In northern Rakhine State, the right of refugees to return to their original places and recover their house, land, and property further deteriorated in 2020, with reports of bulldozing and the clearing of homes and land, encroachment and confiscation of the house plots/land left behind. Additionally, Rohingya villages were subjected to reclassification, in some cases being removed from official maps. As widely reported, including a report to the Human Rights Council by the Special Rapporteur, refugee land has been used by various actors for different purposes including the development of security compounds, government buildings,

and development projects in new villages/settlements. Moreover, an apparent shift in policy was observed since the escalation of the COVID-19 cases, as “spontaneous” refugee returnees from Bangladesh previously processed under the Union Enterprise for Humanitarian Assistance, Resettlement and Development framework and permitted to return to their original or other places, instead faced charges and were sentenced for illegal entry. On the Thailand-Myanmar border, more than 120,000 refugees remained stranded in camps and unable to return, which has been exacerbated by the resumption of armed conflict between the Myanmar military and the KNLA.

## **IV. Ending business and arms trade with the Military**

### **Business with the Myanmar Military**

69. The Independent International Fact-Finding Mission on Myanmar (FFM) published its report on the economic interests of the Myanmar military to the Human Rights Council at its 42nd session in August 2019 (A/HRC/42/CRP.3). The FFM concluded that no business “should enter into an economic or financial relationship with the security forces of Myanmar, in particular the military, or any enterprise owned or controlled by them or their individual members, until and unless they are re-structured and transformed as recommended by the [FFM].”<sup>1</sup>

70. The Special Rapporteur can report that following the publication of the 2019 report, several companies took steps to follow the recommendations laid out by the FFM. That said, many companies continued to conduct business with military-owned enterprises and the Special Rapporteur will subsequently report his findings. The Special Rapporteur is encouraged to see many companies re-examining their business relationships following the coup. See Annex IV for a list of actions companies have taken since the August 2019 FFM report.

71. Newtec, now ST Engineering, a Belgian satellite communications company, was one of the first businesses to cut ties following the FFM report. In 2018, it supplied equipment and technology to Mytel – a network operator jointly owned by MEC and Viettel (part of Vietnam’s Ministry of Defence) – through a deal with Com & Com to launch a mobile backhaul network. In August 2019, Newtec released a statement saying it would “follow the recommendations by the UN and stop commercial ties with Mytel” by refusing requests made by Com & Com to use Newtec products and services in the Mytel network.<sup>1</sup>

72. Maersk (Denmark), the largest shipping company in the world, announced in October 2020 that it would no longer use TMT Port, which is owned by MEHL.<sup>1</sup> TMT Port is jointly managed by a British company, Portia Management Services, and domestic company, KT Services.<sup>1</sup> Portia Management Services stated in June 2020 that it had no plans to renew its contract with the port past its expiration in 2021.<sup>1</sup>

73. In January 2020, Western Union (US) confirmed it would be ending its contract with Myawaddy Bank, which is owned by MEHL.<sup>1</sup>

74. Kirin Holdings, which once controlled 80 percent of Myanmar’s beer market through its joint ventures with MEHL in Mandalay Brewery Ltd and Myanmar Brewery Ltd, began taking steps in line with the FFM’s recommendations in February 2020, when it announced it met with MEHL management to discuss the issues identified in the 2019 report and requested that MEHL provide updated details on its financial and governance structures.<sup>1</sup> In June 2020, Kirin appointed Deloitte Tohmatsu Financial Advisory LLC to conduct an independent review of said structures to determine the destination of profits from both joint ventures.<sup>1</sup> Kirin eventually suspended dividend payments from Myanmar Brewery and Mandalay Brewery to MEHL in November 2020, and on 5 February announced it would be ending the joint ventures with MEHL in light of the military coup.<sup>1</sup>

75. Rothmans Myanmar Holdings Singapore (RMHS) is a joint venture partner with MEHL in Virginia Tobacco Co. Ltd., which produces the two most popular cigarette brands in Myanmar, Red Ruby and Premium Gold. RMHS announced in December 2020 that it would be taking legal action against MEHL for “oppressive treatment” and a failure to meet

its demands for greater transparency following the release of the 2019 report. Following the coup, RMHS major shareholder Lim Kaling announced he was exiting the joint venture.<sup>1</sup>

### **Transfer of Arms to Myanmar Military**

76. The FFM also called for sanctions and a comprehensive arms embargo on the Myanmar military (A/HRC/42/CRP.3). In June 2020, the Human Rights Council expressed deep concern that illicit arms transfers were seriously undermining human rights (A/HRC/43/26). Several nations prohibit the sale of weapons and military equipment to Myanmar, including dual-use goods. See appendix IV for a list of countries with arms embargoes against Myanmar, which includes the United States, United Kingdom, Australia, Canada, and European Union member states.

77. From the release of the FFM report up until January 2021, numerous reports highlighted that the Myanmar military continued to purchase military infrastructure and dual use technology, including cargo aircrafts, air defence systems, drones, and radar. Moreover, international businesses continued to purchase information and communications technology from Mytel, a company run by the Myanmar military.

78. The FFM report identified sixteen state-owned and private companies that sold conventional arms and related goods to the military and seven private companies from which the military bought or attempted to buy dual-use goods and technologies from. Only two of these companies, Dejero (Canada) and Jotron (Norway), reported taking action. Dejero confirmed its newsgathering equipment had been resold to a television network in Myanmar in both 2017 and 2018. Following the recommendations of the 2019 report, Dejero instructed the reseller in August 2019 to end such business.<sup>1</sup> Internal investigation at Jotron revealed their Singapore-based subsidiary delivered air traffic control communications equipment to Myanmar, following Singaporean guidelines that had no restrictions on supplying dual-use goods to Myanmar at the time. However, Jotron instructed all subsidiaries to follow the guidelines set by the Norwegian Department of Foreign Affairs (which lists Myanmar as a restricted zone) instead of local jurisdiction moving forward.<sup>1</sup>

## **V. Ending Land and Labour Exploitation**

### **Forced labour**

79. Forced labour, the recruitment of children, and violence against workers continued to be reported during the reporting period. A significant rise was reported in both adults and children being forced to act as porters, guides, and human shields. In northeast Kachin and northern Shan states there were numerous reports of men and teenagers intercepted outside of the camps when returning home. Despite the commitment of the Myanmar military to engage with the Country Task Force on Monitoring and Reporting (CTFMR), the death of two boys in Buthidaung Township on 5 October demonstrated continued use of children. The Myanmar military denied any responsibility for the incident.<sup>1</sup>

80. Myanmar military-owned business conglomerates, Myanmar Economic Holdings Limited (MEHL) and Myanmar Economic Corporation (MEC), continued to be actively involved in business and commercial activities such as construction, mining, tourism, banking, pharmaceuticals, and insurance. After a long and devastating history of State-sponsored forced labour, the 2008 Constitution included a prohibition of forced labour in Article 359. However, the Article contains a broad provision allowing legal exception for the use of forced labor in cases of “duties assigned by the Union in accordance with the law in the interest of the public.” The constitution should be amended in order to bring it into conformity with the Forced Labour Convention, 1930 (No.29), which Myanmar ratified in 1955, and to strengthen parliamentary oversight functions relating to forced labour.<sup>1</sup>

81. In June 2020, Myanmar ratified the Minimum Age Convention of 1973 (138). This represents a significant step forward for children, particularly in the midst of the COVID-19 pandemic. Child labour severely impairs the health, well-being, and development of an

estimated 1.13 million children across the country. The Special Rapporteur echoes the need to adopt the ILO recommended hazardous work list along with enabling regulation, to prevent the worst forms of child labour. The Special Rapporteur notes that the National Forced Labour Complaints Mechanism Committee in Nay Pyi Taw continued to work on institution building and pending cases following its establishment in February 2020. He calls for a credible national mechanism in line with the comments by ILO supervisory bodies.

### **Development projects, forced evictions and land grabbing**

82. There were reports of forced eviction and land grabbing that were allegedly used by the government and Myanmar military to expand development projects in Myanmar in violation of the rights of individual landowners and tenancy holders. The majority of residents in informal settlements endure tenuous forms of tenure security and the pervasive threat of evictions. Land confiscation, proliferating commercial/foreign agri-business investments, and landmine contamination further impact the ability of displaced persons to return to areas of origin and reacquire use of their land.

83. In May 2020, UN-Habitat published its rapid assessment of the impact of COVID-19 on informal settlements and found that 53 percent of respondents were afraid of being evicted from their homes during the pandemic.<sup>1</sup> More women respondents reported eviction-related insecurity (57 percent) compared to men (49 percent). COVID-19 has brought a renewed threat of mass eviction to informal settlements, which compounds the increasing number of reports of domestic violence during lockdown and susceptibility to infection. Evictions or the threat of evictions have been related to a range of negative health outcomes, including high blood-pressure, depression, anxiety, and forms of psychological distress.

## **VI. Conclusion and Recommendations**

### **Conclusion**

84. **These recommendations remain relevant when democracy is restored in Myanmar and the Special Rapporteur includes them herein.**

85. **This annex demonstrates that even prior to the military coup, the Myanmar government and military violated people's rights to freedom of expression, assembly and association, and right to life, liberty, and security of person. Individuals were disenfranchised because of their ethnicity and unable to attain citizenship. Myanmar security forces engaged in arbitrary arrests, torture, and enforced disappearance just as in post-coup Myanmar. The next democratically elected government must address these glaring violations of human rights.**

### **Recommendations**

86. **The Special Rapporteur's recommendations after the restoration of a legitimate government include:**

(a) **Initiate a process to consider fundamental changes to the constitution whereby the military is fully accountable to a legitimate democratically elected government;**

(b) **Ensure the rights to freedom of opinion and expression, peaceful assembly and association, and repeal any law that criminalizes or unduly restricts their enjoyment, online or offline, or that is used as an instrument of repression, including against land and environmental activists, artists, journalists, human rights defenders, civil servants, civil society organizations, ethnic nationalities, and displaced people. Suspend the enforcement of these laws until they can be stricken;**

(c) **Protect the right to information to ensure rapid and practical access to information of public interest;**

- (d) Urgently address the situation of armed conflict in various parts of Myanmar by ensuring a continuation of formal and informal ceasefire agreements, ending armed conflict with Ethnic Armed Organizations, taking all possible measures to avoid civilian casualties and cease the use of, and damage to, homes, schools, and religious facilities;
- (e) Address the unresolved issues involving ethnic minority states and communities including justice for the Rohingya ethnic community;
- (f) Ensure full cooperation with the proceedings at the International Court of Justice and other justice initiatives by international and domestic courts or tribunals, including the Office of the Prosecutor at the International Criminal Court, to address allegations of gross violations of international human rights and humanitarian law;
- (g) Lift all restrictions arbitrarily imposed and enforced on Rohingya that, taken as a whole, create conditions that are destructive to the Rohingya, including, but not limited to, restrictions on freedom of movement, health, education, livelihoods, and equal access to citizenship;
- (h) Invite the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to open an office in Myanmar with a broad mandate to monitor and investigate human rights violations and to provide technical support as needed;
- (i) Welcome the UN Special Rapporteur on the situation of human rights into the country, providing full cooperation and unfettered access;
- (j) Engage with persons with disabilities and organizations of persons with disabilities to fully implement the Law on the Rights of Persons with Disabilities that provides the legal framework for implementing the Convention on the Rights of Persons with Disabilities;
- (k) Ensure that the use of information technology that includes biometric data to register citizens for elections, and the use of new voting technologies, are established by law and in accordance with international standards, including the principle of non-discrimination, the right to privacy, and the rights of ethnic nationalities;
- (l) Develop a legal framework required to ensure data protection through a transparent, inclusive, and participatory consultative process with all stakeholders;
- (m) Restore full Internet and mobile connectivity in Rakhine and Chin states, repeal provisions in the 2013 Telecommunications Law that allow for arbitrary disconnection, and ensure its compliance with international law;
- (n) Undertake broad and comprehensive legal reform of laws and provisions that unduly restrict and criminalize legitimate activity, such as the Penal Code, the Official Secrets Act, the Unlawful Associations Act, the Telecommunications Law, the Law on Protecting the Privacy and Security of Citizens, the Electronic Transactions Law, the Counter-Terrorism Law, and the News Media Law;
- (o) Urgently amend the Penal Code to include a definition of torture, violence against women and other forms of sexual and gender-based violence, and of serious international crimes, including genocide, crimes against humanity, and war crimes, and include provisions for compensation and redress for victims, and for protection of witnesses;
- (p) Adopt legislation on the Prevention of Violence Against Women that covers conflict-related violence and accords adequate support to victims and witnesses. Amend or repeal laws that are not compatible with the Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women, including with regard to gender stereotypes inconsistent with the promotion and protection of women's rights to equality and non-discrimination. Take decisive steps to put an end to conflict-related sexual violence, including violations committed by the Myanmar military and Ethnic Armed Organizations, and develop policy measures to expressly prohibit rape and other forms of sexual violence, and to bring perpetrators to justice through fair trials;

(q) **Ensure that freedom of religion and belief can be exercised and guarantee that any advocacy for or incitement to hatred and violence is effectively addressed and countered, including in print, broadcast, and social media, in line with Human Rights Council resolution 16/18 and the Rabat Plan of Action. Publicly counter dangerous nationalist and populist narratives and actively promote pluralism, tolerance, and inclusion;**

(r) **Permanently end the persecution of journalists, human rights defenders, or others who exercise their right to freedom of expression and release all persons held in detention for legitimate activities. Dismiss all politically motivated charges that contravene human rights, including the rights to freedom of expression, peaceful assembly, and association. Ensure that redress is provided for any psychological or physical harm caused to them;**

(s) **End arbitrary detention, including incommunicado detention, of people suspected of being associates of Ethnic Armed Organizations and ensure the right to a fair trial and judicial guarantees in all cases. Address torture or ill-treatment in prisons and detention settings and undertake independent and impartial investigations into any allegations of torture, ill-treatment, and deaths in custody, including those during the riot in Shwebo prison in May 2020;**

(t) **Take decisive steps to improve and strengthen the justice system, including by countering political influence and corruption in the judiciary, guaranteeing civilian jurisdiction over crimes committed by the military and related personnel, and guaranteeing the independence of judges and prosecutors. Undertake reforms to strengthen justice-sector capacity and guarantee full access to justice and legal aid for all people, including ethnic nationalities; and**

(u) **Implement the recommendations of the Subcommittee on Accreditation of the Global Alliance of National Human Rights Institutions, and amend the founding law of the Myanmar National Human Rights Commission to bring it in line with the Paris Principles.**

**87. The Special Rapporteur recommends the Government of Myanmar and Ethnic Armed Organizations:**

(a) **Cease deployment of military forces to contested areas and observe a nation-wide ceasefire;**

(b) **End violations against civilians, including targeted and indiscriminate killings, rape, arson, forced displacement, forced labour, and damage to civilian objects and non-military targets;**

(c) **Guarantee full access to humanitarian actors providing lifesaving support to people in need; establish a more predictable and efficient Travel Authorization mechanism for humanitarian aid workers; and allow for media and human rights monitors to freely access areas affected by conflict and violence and report on their findings; and**

(d) **Immediately stop laying landmines, ratify the Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on Their Destruction, clear landmines and unexploded ordnances from contaminated areas in accordance with international mine action standards, properly mark and fence contaminated areas prior to clearance activities, and carry out systematic mine-risk and education activities, and permit humanitarian mine-action organizations to engage in mine clearance activities.**

## Appendix I

### Non-exhaustive list of international companies disengaging from Myanmar military-affiliated entities following the Independent International Fact-Finding Mission on Myanmar's August 2019 report (Aug. 2019–Jan. 2021)

<i>No.</i>	<i>Company</i>	<i>Country</i>	<i>Background</i>	<i>Action</i>	<i>Date</i>
1	Dejero	Canada	According to FFM, the Tatmadaw procured dual-use Dejero data streaming equipment. Dejero confirmed its equipment was resold to a Myanmar “television network” in 2017 and 2018.	Instructed the reseller to suspend further sales of their products to Myanmar. <sup>1</sup>	August 2019
2	Esprit Holdings	Hong Kong, China, Germany	Ordered from Perfect Gains Garment Manufacturing, a factory inside Ngwe Pinlae Industrial Zone that is owned by MEHL.	Halted all future orders made to the factory. <sup>2</sup>	August 2019
3	Jotron	Norway	According to FFM, Jotron supplied nearly US \$45,000 in air traffic control communications equipment to the Tatmadaw. Jotron confirmed its Singapore-based subsidiary delivered the equipment to Myanmar.	Instructed its subsidiaries to comply with guidelines set by the Norwegian Dept of Foreign Affairs (Myanmar is under an arms embargo) instead of local jurisdiction. <sup>3</sup>	February 2020
4	Kirin Holdings	Japan	Operated joint ventures Mandalay Brewery Ltd and Myanmar Brewery Ltd with MEHL; partner companies of Myanmar Brewery donated Ks 17.9 million (US \$12,785) to the Tatmadaw.	Appointed Deloitte to conduct review of joint ventures to determine destination of their profits; suspended dividend payments; announced ending on 5 February. <sup>4</sup>	June 2020
5	LafargeHolcim	France, Switzerland	Lafarge (now LafargeHolcim)’s cement repacking subsidiary had leadership links with SinMinn Cement, an MEHL subsidiary.	Liquidated subsidiary. <sup>5</sup>	July 2020
6	Maersk	Denmark	Used TMT Port, which is owned by MEHL and managed by a subsidiary of crony conglomerate KT Group of Companies.	Announced it will no longer use TMT Port. <sup>6</sup>	October 2020

No.	Company	Country	Background	Action	Date
7	Marks & Spencer	United Kingdom	Used Myanmar Wise-Pacific Yangon Co., an MEHL joint venture, as a supplier.	No longer sources from Wise-Pacific. <sup>7</sup>	August 2019
8	Newtec (ST Engineering)	Belgium	Supplied equipment and technology to Mytel through a contract with Com & Com.	Announced it would stop all commercial ties with Mytel and refuse requests made by Com & Com to use Newtec products in the Mytel network. <sup>8</sup>	August 2019
9	Pan-Pacific	South Korea	Joint venture Myanmar Wise-Pacific Yangon Co. with MEHL.	MWY was renamed to EO Yangon Co. Ltd. and MEHL is no longer a joint venture partner. EO Yangon is now wholly owned by EO Co. Ltd. <sup>9</sup>	September 2020
	Portia Management Services	United Kingdom	Operated TMT Port in Yangon jointly with crony company KT Services. The port is owned by the military controlled Myanmar Economic Holdings Ltd.	Decided to not renew contract with KT Group (set to expire in 2021). <sup>11</sup>	June 2020
11	Rothmans Myanmar Holdings Singapore	Singapore	Joint venture Virginia Tobacco Co. Ltd. with MEHL.	Taking legal action against MEHL for failure to meet demands for greater transparency following FFM report.	December 2020
12	Western Union	United States	Contract with Myawaddy Bank, which is owned by MEHL.	Ended contract with Myawaddy Bank.	January 2020

<sup>1</sup> “Response by Dejero,” Business & Human Rights Resource Centre, 16 February 2020, <https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/response-by-dejero/>.

<sup>2</sup> “Fashion brands rethink Myanmar position after report on military ties,” *Nikkei Asia*, 26 August 2019, <https://asia.nikkei.com/Business/Business-trends/Fashion-brands-rethink-Myanmar-position-after-report-on-military-ties>.

<sup>3</sup> “Response by Jotron,” Business & Human Rights Resource Centre, 16 February 2020, <https://www.business-humanrights.org/en/latest-news/response-by-jotron/>.

<sup>4</sup> “Progress Report Regarding Kirin’s Operations in Myanmar,” Kirin Holdings, 5 June 2020, [https://www.kirinholdings.co.jp/english/news/2020/0605\\_01.html](https://www.kirinholdings.co.jp/english/news/2020/0605_01.html).

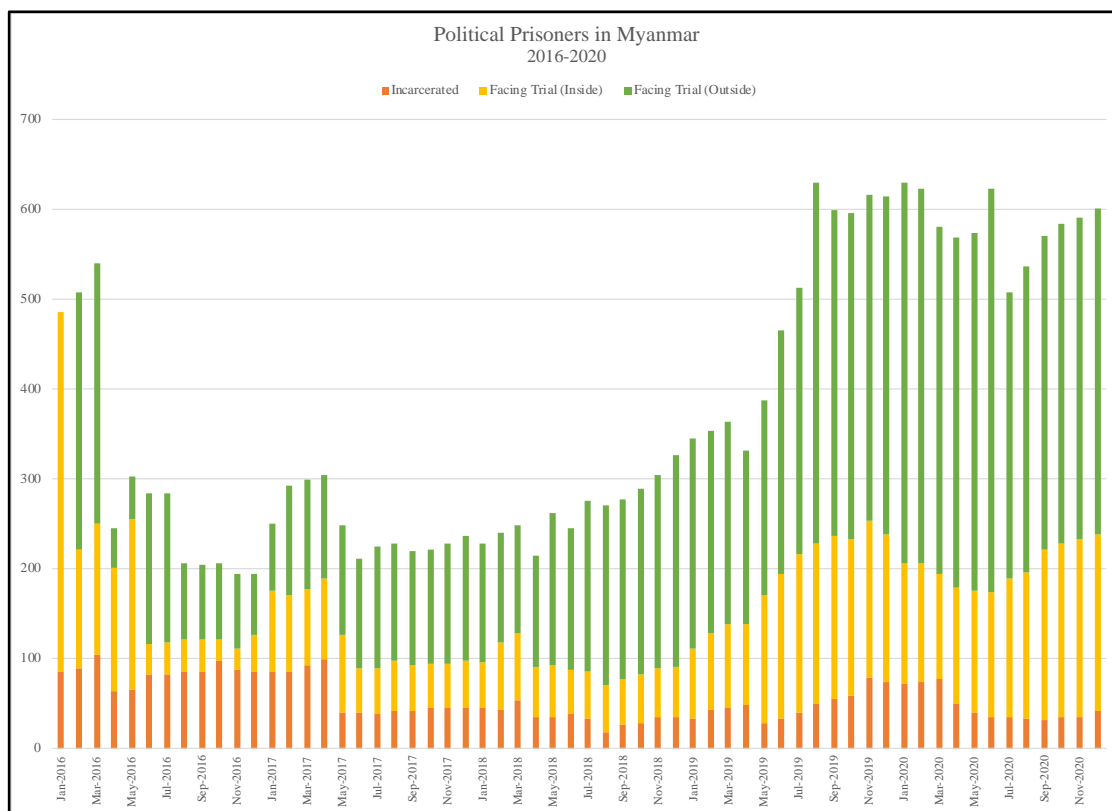
<sup>5</sup> “LafargeHolcim to shut down company in Myanmar,” Global Cement, 28 July 2020, <https://www.globalcement.com/news/item/11133-lafargeholcim-to-shut-down-company-in-myanmar>.



- <sup>6</sup> “Shipping Giant Maersk To Stop Using Military Ports in Burma,” Burma Campaign UK, 8 October 2020, <https://burmacampaign.org.uk/shipping-giant-maersk-to-stop-using-military-ports-in-burma/>.
- <sup>7</sup> “Fashion brands rethink Myanmar position after report on military ties,” *Nikkei Asia*, 26 August 2019, <https://asia.nikkei.com/Business/Business-trends/Fashion-brands-rethink-Myanmar-position-after-report-on-military-ties>.
- <sup>8</sup> “Newtec Statement on the Findings of The International Fact-Finding Mission on Myanmar,” Burma Campaign UK, 6 August 2019, <https://burmacampaign.org.uk/media/Newtec-Statement-on-the-findings-of-the-Independent-International-Fact-Finding-Mission-on-Myanmar.pdf>.
- <sup>9</sup> “EO Yangon Co. Ltd. Statement,” Justice For Myanmar, 1 March 2020, [https://uploads-ssl.webflow.com/5e691d0b7de02f1fd6919876/603c5afb875cc7c8e02cbd3a\\_EO%20Yangon.png](https://uploads-ssl.webflow.com/5e691d0b7de02f1fd6919876/603c5afb875cc7c8e02cbd3a_EO%20Yangon.png).
- <sup>10</sup> “British Company Portia to Stop Managing Military Port in Yangon,” Burma Campaign UK, 23 July 2020, <https://burmacampaign.org.uk/british-company-portia-to-stop-managing-military-port-in-yangon/>.

## Appendix II

### Political Prisoners in Myanmar, January 2016-December 2020<sup>1</sup>



<sup>1</sup> AAPP Political Prisoner Lists, Assistance Association for Political Prisoners (Burma), January 2016 to December 2020, <https://aappb.org/?cat=105>.

## Appendix III

### Reported killings and serious injuries of Rohingya civilians (January 2020–January 2021)\*

#### Targeted killings

<i>Date</i>	<i>Type</i>	<i>Summary</i>	<i>Civilians killed</i>	<i>Civilians injured</i>	<i>Alleged perpetrator</i>	<i>State/Township</i>
18 February 2020	Execution	A Rohingya civilian was executed by an identified armed group.	1	-	Other armed groups	Rakhine State/Mrauk-U
29 February 2020	Small arm fire	The Arakan Army ambushed a convoy of 18 Myanmar military vehicles near the village which led to a clash. Afterwards, the Myanmar military fired into a nearby Rohingya village for an hour and a half, killing six Rohingya civilians.	6	-	Myanmar military	Rakhine State/Mrauk-U
2 August 2020	Execution	The Myanmar police shot two Rohingya civilians. One died and another was injured.	1	1	Police	Rakhine State/Sittwe
5 October 2020	Execution	The Myanmar military entered into two adjoining villages and detained 14 villagers to be porters and guides. Some of those detained were Rohingya cattle herders. The detainees fled and one person was injured. 12 villagers out of 14 detained villagers returned to the village. Two missing civilians were found dead with gun wounds on the next day, having been used by the Myanmar military as “human shields.”	2	1	Myanmar military	Rakhine State/Buthidaung
5 October 2020	Execution	On 5 October 2020, in Minbya Township the Myanmar military shot three Rohingya civilians to death.	3	-	Myanmar military	Rakhine State/Minhya
9 October 2020	Execution	A Rohingya civilian was detained by the Myanmar military in Maungdaw township and later died in custody.	1	-	Myanmar military	Rakhine State/Maungdaw
11 January 2021	Execution	A Rohingya civilian went to the paddy fields at the night. His body was found the following day having been killed by an identified armed group.	1	-	Other armed groups	Rakhine State/Minbya

\* Non exhaustive.

\*\* Total: 33 killed, including 15 children and 3 women, and 38 injured.

---

**Civilian Casualties**


---

<i>Date</i>	<i>Type</i>	<i>Summary</i>	<i>Civilians killed</i>	<i>Civilians injured</i>	<i>Alleged perpetrator</i>	<i>State/Township</i>
25 January 2020	Shelling	An artillery shell landed in a bed of a house and killed two Rohingya civilians and injured 7 others.	2	7	Myanmar military	Rakhine State/Buthidaung
10 February 2020	Landmine/UXO	On 10 February, four Rohingya civilians were killed and six were injured in Buthidaung township as a result of a landmine/UXO.	4	6	Unidentified	Rakhine State/Buthidaung
10 February 2020	Shelling	A Rohingya civilian was killed and three were injured by an artillery shell fired from the Myanmar military navy ship on Kaladan river.	1	3	Myanmar military	Rakhine State/Kyauktaw
12 February 2020	Shelling	An artillery shell landed into a house killing three Rohingya civilians and injuring two others. Relatives of the victims state that the artillery shell came from a security outpost where Myanmar military border guard forces are stationed.	3	2	Myanmar military	Rakhine State/Buthidaung
18 February 2020	Landmine/UXO	A Rohingya civilian was killed by a landmine blast.	1	2	Unidentified	Rakhine State/Buthidaung
26 February 2020	Small arm fire/Landmine/UXO	A Rohingya civilian who was tending the cows near a border police checkpoint was hit by stray pieces of artillery shell and killed. However, it was unclear whether he was hit and killed by the artillery shell or he stepped on a landmine and the explosion killed him.	1	-	Myanmar military	Rakhine State/Buthidaung
6 March 2020	Landmine/UXO	A landmine exploded while five Rohingya civilians were herding livestock in a pasture near the village. One was killed, four others were injured.	1	4	Unidentified	Rakhine State/Mrauk-U
9 March 2020	Landmine/UXO	A mine killed one Rohingya civilian and injured five others.	1	5	Unidentified	Rakhine State/Mrauk-U
10 March 2020	Landmine/UXO	A landmine went off as two Rohingya civilians were herding cattle. One died on the way to the hospital.	1	-	Unidentified	Rakhine State/Rathedaung

---

---

---

<i>Date</i>	<i>Type</i>	<i>Summary</i>	<i>Civilians killed</i>	<i>Civilians injured</i>	<i>Alleged perpetrator</i>	<i>State/Township</i>
22 April 2020	Small arm fire	A Rohingya civilian was killed in a crossfire between the Arakan Army and the Myanmar military. Six others were injured.	1	6	Unidentified	Rakhine State/Minbya
12 May 2020	Landmine/ UXO	A landmine explosion killed two Rohingya civilians and injured one.	2	1	Unidentified	Rakhine State/Buthidaung

---

## Appendix IV

### Countries with arms embargoes against Myanmar

<i>No.</i>	<i>Country</i>	<i>Description</i>
1	Albania	Aligned with EU sanctions and embargo.
2	Armenia	Aligned with EU sanctions and embargo.
3	Australia	Australia bans the direct or indirect sale or transfer of arms and related materials, as well as the provision of services related to the supply, manufacture, maintenance, or use of arms and related material under the Autonomous Sanctions Regulations of 2011. <sup>1</sup>
4	Bosnia and Herzegovina	Aligned with EU sanctions and embargo.
5	Canada	Since 2007, Canada has imposed an arms embargo, which includes the prohibition of exporting or importing arms and related material, or related technical and financial assistance, to and from Myanmar, under the Special Economic Measures Act. <sup>2</sup>
	European Union	The EU has maintained an embargo on arms, munitions, and military equipment since 1991. <sup>3</sup> In recent years, the EU has expanded the embargo to include an export ban on dual-use goods, monitoring communications equipment, and prohibitions on military training and cooperation. <sup>4</sup>
6	Austria	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
7	Belgium	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
8	Bulgaria	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
9	Croatia	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
10	Cyprus	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
11	Czech Republic	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
12	Denmark	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
13	Estonia	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
14	Finland	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
15	France	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
16	Germany	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
17	Greece	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
18	Hungary	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
19	Ireland	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
20	Italy	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
21	Latvia	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
22	Lithuania	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
23	Luxembourg	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
24	Malta	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
25	Netherlands	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
26	Poland	EU member state – sanctions, arms embargo applies.

<i>No.</i>	<i>Country</i>	<i>Description</i>
27	Portugal	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
28	Romania	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
29	Slovakia	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
30	Slovenia	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
31	Spain	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
32	Sweden	EU member state – sanctions, arms embargo applies.
33	Iceland	Aligned with EU sanctions and embargo.
34	Liechtenstein	Aligned with EU sanctions and embargo.
35	Moldova	Aligned with EU sanctions and embargo.
36	Montenegro	Aligned with EU sanctions and embargo.
37	North Macedonia	Aligned with EU sanctions and embargo.
38	Norway	Aligned with EU sanctions and embargo.
39	Switzerland	Aligned with EU sanctions and embargo. <sup>5</sup>
40	United Kingdom	Following its exit from the EU, the UK adopted various restrictions on the trade of military and dual-use goods as well as prohibitions on the provision of monitoring communications equipment and military-related services to Myanmar. These regulations under the Burma (Sanctions) (EU Exit) Regulations 2019 work to the same effect as the current EU sanctions and regulations on military goods. <sup>6</sup>
41	United States	On June 9, 1993, the United States issued Public Notice 1820 suspending all export licenses and other approvals to export or otherwise transfer defense articles or defense services to Burma, and since 1999, the US has designated Myanmar as a “Country of Particular Concern” under the International Religious Freedom Act of 1998, enacting the arms embargo in 22 CFR 126.1(a). <sup>7</sup>

<sup>1</sup> “Sanctions Regimes: Myanmar,” Government of Australia, <https://dfat.gov.au/international-relations/security/sanctions/sanctions-regimes/Pages/myanmar.aspx>.

<sup>2</sup> “Canadian Sanctions Related to Myanmar,” Government of Canada, [https://www.international.gc.ca/world-monde/international\\_relations-internationales/sanctions/myanmar.aspx?lang=eng](https://www.international.gc.ca/world-monde/international_relations-internationales/sanctions/myanmar.aspx?lang=eng).

<sup>3</sup> Declaration by the General Affairs Council, July 29, 1991.

<sup>4</sup> Council Decision (CFSP) 2020/563 of 23 April 2020 amending Decision 2013/184/CFSP concerning restrictive measures against Myanmar/Burma, <https://eur-lex.europa.eu/eli/dec/2020/563/oj>; “Declaration by the High Representative on behalf of the EU on the alignment of certain countries concerning restrictive measures against Myanmar/Burma,” European Council, 18 May 2020, <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2020/05/18/declaration-by-the-high-representative-on-behalf-of-the-eu-on-the-alignment-of-certain-countries-concerning-restrictive-measures-against-myanmar-burma/>.

<sup>5</sup> “Mesures à l’encontre du Myanmar (ex-Birmanie),” Secrétariat d’Etat à l’économie SECO, 17 October 2018, [https://www.seco.admin.ch/seco/fr/home/Aussenwirtschaftspolitik\\_Wirtschaftliche\\_Zusammenarbeit/Wirtschaftsbeziehungen/exportkontrollen-und-sanktionen/sanktionen-embargos/sanktionsmassnahmen/massnahmen-gegenueber-myanmar--burma-.html](https://www.seco.admin.ch/seco/fr/home/Aussenwirtschaftspolitik_Wirtschaftliche_Zusammenarbeit/Wirtschaftsbeziehungen/exportkontrollen-und-sanktionen/sanktionen-embargos/sanktionsmassnahmen/massnahmen-gegenueber-myanmar--burma-.html).

<sup>6</sup> The Burma (Sanctions) (EU Exit) Regulations 2019, <https://www.legislation.gov.uk/ukxi/2019/136/contents/made>.

<sup>7</sup> United States, Code of Federal Regulations, Title 22 §126.1, [https://www.ecfr.gov/cgi-bin/text-idx?node=22:1.0.1.13.63&rgn=div5#se22.1.126\\_11](https://www.ecfr.gov/cgi-bin/text-idx?node=22:1.0.1.13.63&rgn=div5#se22.1.126_11).